الحرية
alhurriyah.sy
وطـــن الكلمـة
20 صفحة
صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع
الأحـــد 22 رجـــب 1447 هـ | 11 كانـون الثانـي 2026 م | العـدد 24

6 |

تشابه بأنماط الاستـهلاك والإنتاج.. **انطلاق**

فعاليات الملتقى الاقتصادي السوري – المصري

9 |

سوريا بين التحديات والفرص في محور النفط والغاز..

فرصة تاريخية للنهوض.. كيـف نبني اقتصاداً قوياً ومستداماً؟

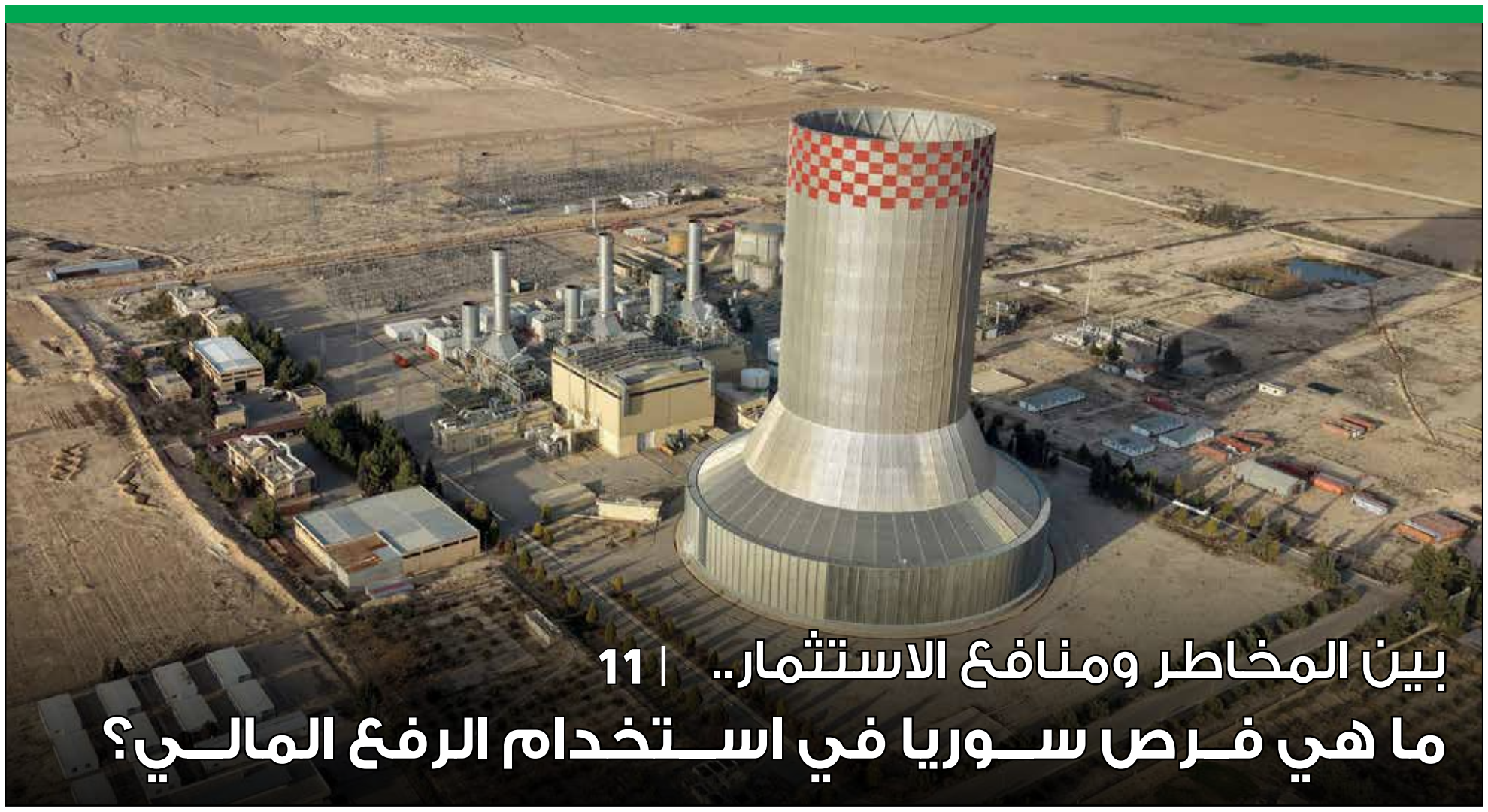

11 |

بين المخاطر ومنافع الاستثمار..

ما هي فـرص سـوريا في اسـتخدام الرفع المالـي؟

3 |

■ **اقتصـاد**

سـوريا بعد الحرب..

الاقتصاد السياسي يرسم طريق التعافي وإعادة الإعمار

2 |

■ **اقتصـاد**

ما هي المعوقات أمام التطبيـق الفعال لأدوات السياسة النقدية في سوريا؟

13 |

شملت جميع نواحي الحياة.. **حلب تطلق**

خطـة اسـتجابة شاملة بالأحياء المحـررة

بصراحة

بانتظـار مؤشـرات التحسن

سامي عيسى

حقيقة تدني مستوى الدخل في بلدنا، تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام الحكومة اليوم، وغالبية الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأهلية، حيث لا يحقق حتى مستوى الكفاف من السلع والخدمات التي تتضمنها حاجات اليوم الأساسية، لزوم المعيشة الضرورية..

رغم كل محاولات التحسين بعد التحرير حيث تحسن واقع سعر صرف الليرة، وانخفضت أسعار السلع الاستهلاكية بنسب جيدة، وزاد وتنوع المعروض السلعي في السوق، ولكن مع ذلك يسود حالة من الركود العام في الأسواق، رغم تحسن القدرة الشرائية، وانخفاض الأسعار الاستهلاكية، وزيادة العرض، وذلك بسبب نقص المعروض النقدي في السوق الناتج عن تأخر صرف الرواتب والأجور وتجميد وتقييد السيولة وغيرها من أسباب..!

وبالتالي لم ينعكس هذا التحسن بالشكل الإيجابي المطلوب على مستوى المعيشة الكلي للأسرة، فمقابل انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية، تمت زيادة أسعار السلع المدعومة كالخبز والمحروقات بعد تحرير أسعارها، وبالتالي زاد الإنفاق المطلوب على الخبز والنقل وحوامل الطاقة، وحافظت الإيجارات على قيمها على الأقل، وزادت أسعار الخدمات، مع بقاء القيمة الاسمية للرواتب والأجور ثابتة، رغم زيادتها، والحالة التي رافقتها بتأخر صرفها في معظم الأحيان..!

لذا نجد أسباب المعالجة الضرورية تكمن في السرعة في صرف الرواتب والأجور إلى جانب الإسراع في تحقيق زيادة متلاحقة ومجزية عليها، بما يتناسب مع تحرير أسعار السلع والخدمات المدعومة، وكذلك بما يتناسب نسبياً مع معدلات التضخم التي تعيشها أسواقنا اليوم، إلى جانب تخفيف القيود على السيولة بما يضمن تفعيل الطلب في السوق، ليساعد في تحريك عجلة الإنتاج شبه المتوقفة، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير ذلك على معدلات التضخم وتوازنات سعر الصرف وفق ما هو متاح من موارد ومتوافرة أيضاً..

لكن ما نشاهده اليوم عودة المشكلة للتأزم بعد المزيد من الانفراجات التي حدثت على المعيشة ومستويات الدخول، خلال الأشهر الماضية، فقد اتسعت الفجوة بين الأجور والحاجة الفعلية لإنفاق الأسرة في تأمين أبسط مكونات معيشتها اليومية، فالأسعار في حالة ارتفاع مستمر، وكل يوم نشرة أسعار جديدة، والأخطر تفاوتها بين تاجر وآخر، الأمر الذي يؤسس لحالة من القلق وسط الأسرة، وصولاً الى الحالة الاقتصادية العامة، والتي تبقى مهزوزة الثقة من كافة الاطراف إن كانت فعاليات اقتصادية واستثمارية وغيرها..

وهذا الأمر لا يتعلق بأسواقنا المحلية فحسب، بل في الأسواق الخارجية أيضاً، نتيجة فقدان الآخرين باقتصادنا الوطني، وهذا بدوره يشكل معضلة حقيقة أمام الحكومة وأهل الاقتصاد، والمهتمين بمخرجات الاقتصاد وتحسينها بما يتماشى مع توجهات الحالة الاقتصادية التي يسعى الجميع لتحسينها، وفرض حالة إيجابية من التحسن يتحسسها المواطن في مفردات حياته اليومية، فهل تفعلها الحكومة وتترجم ذلك على الأرض خلال الأيام القليلة القادمة..؟!

ما هي المعوقات أمام التطبيق الفعال لأدوات السياسة النقدية في سوريا؟

الحرية

السياسة الحكومية الجديدة والإجراءات التي تتخذها، جلّها يتجه نحو إنهاء حالة التضخم، وتصويب السياسة النقدية بما يخدم الحالة الاقتصادية العامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وضمن هذا الإطار يرى الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب اسمندر أن "السياسة النقدية" هي أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لتحقيق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، لكنه أشار إلى وجود فجوة متزايدة بين مؤشرات الاستقرار النقدي السوري الرسمية، والواقع المعيشي للمواطنين، واصفاً هذا التباين بـ "وهم الاستقرار".

وأوضح " اسمندر" في تصريح لـ"الحرية" أن السياسة النقدية تهدف في جوهرها إلى "تعديل عرض النقود في الاقتصاد لتحقيق مزيج من استقرار الأسعار، واستقرار الناتج المحلي الإجمالي". مشيراً إلى أن البنوك المركزية تواجه تحدياً أساسياً يتمثل في موازنة أهداف الأسعار والناتج، وبالتالي السؤال هنا: ما هي الآليات النظرية للسياسة النقدية؟ وما هي قنوات انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي؟ وما سبب الانفصال بين الاستقرار النقدي الظاهري والواقع الاجتماعي؟ والأهم ما هو تقدير التكاليف الاجتماعية الناجمة عنه؟

مردفاً: هذه الأسئلة مشروعة، وهي على لسان الاقتصاديين وأهل الخبرة، وحتى الفعاليات التجارية والصناعية وغيرها من مكونات المجتمع، والإجابة في رأي "اسمندر" أن السياسة النقدية في جوهرها تهدف إلى "تعديل عرض النقود في الاقتصاد لتحقيق مزيج من استقرار الأسعار، واستقرار الناتج المحلي الإجمالي"، حيث تعمل البنوك المركزية من خلال أدوات مختلفة للتأثير على عرض النقود، وأسعار الفائدة، لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الأجلين القصير والطويل.

تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد

في الأجل الطويل، يكون الناتج المحلي الإجمالي ثابتاً، وأي تغييرات في عرض النقود تؤدي فقط إلى تغييرات في الأسعار، أما في الأجل القصير، ونظراً لأن الأسعار والأجور لا تتكيف فوراً، فإن التغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤثر على الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات، هذا يجعل السياسة النقدية أداة ذات مغزى لتحقيق أهداف تتعلق بالتضخم والنمو على حدّ سواء.

التحديات التي تواجه السياسة النقدية

وبالمقابل فإن السياسة النقدية تواجه تحدياً أساسياً يتمثل في موازنة أهداف الأسعار والناتج، حتى البنوك المركزية التي تستهدف التضخم فقط تعترف ضمناً بأنها تهتم أيضاً باستقرار الناتج وإبقاء الاقتصاد قريباً من العمالة الكاملة.

ولفهم كيفية تأثير السياسة النقدية على الحياة اليومية للمواطنين، يجب تحليل قنوات الانتقال التي تؤثر من خلالها قرارات البنك المركزي على الاقتصاد الحقيقي:

تكاليف الاقتراض: عندما يشدد البنك المركزي السياسة النقدية، ترتفع تكاليف الاقتراض، ويصبح المستهلكون أقل ميلاً لشراء السلع التي يمولونها عادةً بالاقتراض، مثل المنازل أو السيارات، وتقل احتمالية قيام الشركات بالاستثمار في المعدات الجديدة أو البرامج أو المباني، ينتج عن هذا المستوى المنخفض من النشاط الاقتصادي تضخم أقل لأن الطلب المنخفض يعني عادة انخفاض الأسعار.

ثروات الشركات والأفراد: يمكن أن تؤدي زيادات أسعار الفائدة أيضاً إلى تقليل صافي ثروات الشركات والأفراد، ما يجعل من الصعب عليهم التأهل للحصول على القروض بأي سعر فائدة، ما يقلل الإنفاق وضغوط الأسعار.

ربحية البنوك: عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، تصبح البنوك أقل ربحية بشكل عام وبالتالي أقل استعداداً للإقراض. هذا يحد من تدفق الائتمان إلى الشركات والأسر، ما يضعف النشاط الاقتصادي.

قيمة العملة: تقود الأسعار الفائدة المرتفعة إلى ارتفاع قيمة العملة، حيث يسعى المستثمرون الأجانب إلى الحصول على عوائد أعلى ويزيدون طلبهم على العملة. من خلال قناة سعر الصرف، تنخفض الصادرات لأنها تصبح أكثر تكلفة، وترتفع الواردات لأنها تصبح أرخص، وبدوره ينكمش الناتج المحلي الإجمالي.

الاستقرار الوهمي

وفي رأي اسمندر فإن "الاستقرار الوهمي" يشير إلى تلك الحالات التي تُظهر فيها المؤشرات النقدية الأساسية استقراراً لا يعكس المعاناة الاقتصادية على مستوى المجتمع، وهنا تظهر مظاهر هذا الاستقرار الوهمي في عدة مجالات:

استقلالية البنك المركزي: تفترض النماذج التقليدية أن استقلالية البنك المركزي ضرورة ملحة لتحقيق استقرار الأسعار، ويستند هذا الاعتقاد إلى الأبحاث الأكاديمية التي شددت على مشكلة "عدم الاتساق الزمني"، حيث يعد صانعو السياسات النقدية الأقل استقلالية عن الحكومة، بانخفاض التضخم للحفاظ على توقعات منخفضة للتضخم بين المستهلكين والشركات، لكنهم قد يجدون صعوبة لاحقاً في مقاومة توسيع المعروض النقدي، ما يقدم "مفاجأة تضخمية" من دون تجاهل الاقتصادات الهشة، والتي يمكن أن تتحول هذه الاستقلالية إلى فجوة شرعية عندما تُتخذ قرارات السياسة النقدية دون اعتبار كاف للآثار الاجتماعية، ما يضعف الثقة العامة في العملة والنظام المالي.

الانفصال بين السياسة النقدية والواقع الاجتماعي

قد يحقق البنك المركزي استقراراً في سعر الصرف، أو انخفاضاً في معدل التضخم، بينما تستمر القوة الشرائية للمواطنين في التآكل، يحدث هذا عندما لا يصاحب سياسة الانضباط النقدي، إجراءات لتحفيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي الحقيقي..

التضخم في القطاعات غير القابلة للتداول

المظهر الآخر هنا يكمن في أنه عندما يتم الحفاظ على استقرار سعر الصرف بشكل مصطنع في بيئة تتميز بضعف الإنتاجية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تضخم أسعار السلع والخدمات في القطاعات غير القابلة للتداول (مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم)، التي تشكل النسبة الأكبر من إنفاق الأسر منخفضة الدخل.

ســـوريا بعـــد الحـــرب..

الاقتصاد السياسي يرسم طريق التعافي وإعادة الإعمار

الحرية– رشا عيسى

لم تعد الحروب تُقاس بعدد الجبهات التي أغلقت، بل بعدد الفرص التي فُتحت أو أهـدرت بعدها، ففي الدول الخارجة من نزاعات طويلة، لا يكون السؤال الأهم كيف انتهت الحرب، بل كيف سيُدار السلام، ومن يملك مفاتيح الاقتصاد الذي سيعيد تشكيل المجتمع والدولة معاً. في الحالة السورية، لا يمكن التعامل مع التعافي بوصفه عملية هندسية لإعادة بناء ما تهدّم فقط، بل باعتباره معركة سياسية– اقتصادية صامتة على هوية الدولة، وعدالة توزيع الموارد، وقدرة المؤسسات على استعادة الثقة، هنا يصبح الاقتصاد أكثر من أرقام ونسب نمو، ويصبح أداة للاستقرار أو وقـوداً لجولة اضطراب جديدة، تبعاً لكيفية توظيفه ضمن رؤية وطنية شاملة تتجاوز الإسعاف المؤقت نحو إعـادة تأسيس العقد الاجتماعي.

وأكد الباحث في الشؤون السياسية والاقتصادية المهندس باسل كويفي لـ(الحرية) أن تحديد المخارج الأقل ضـرراً للاقتصادات الخارجة من النزاعات يتطلب تحليلاً عميقاً لأسباب الصراع وتشابك عوامله المحلية والإقليمية والدولية، ولاسيما في الحالة السورية، مشدداً على أن التعافي المستدام لا يمكن أن يقوم على حلول تقنية معزولة، بل يحتاج إلى رؤيـة استراتيجية بعيدة المدى ومتعددة المستويات.

وأشار كويفي إلى أن المسار الاقتصادي والسياسي مترابطان بعمق، حيث تحدد السياسة الإطار القانوني والمؤسسي للاقتصاد وتؤثر في توزيع الثروة، بينما يعتمد الاستقرار السياسي على الأداء الاقتصادي من حيث النمو وفرص العمل والعدالة الاجتماعية.

الأمن الإنساني وإعادة بناء الأساسيات

وبيّن كويفي أن الأولويات الفورية بعد الحرب تبدأ بتثبيت الأمن الإنساني عبر توفير الاحتياجات الأساسية من غذاء ودواء ومأوى، بالتوازي مع إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية، من طرق ونقل وكهرباء ومياه وصرف صحي واتصالات.

ولفت إلى أهمية دعم القطاعين الصحي والتعليمي لإعادة بناء رأس المال البشري، إضافة إلى إطلاق برامج تشغيل سريعة تعتمد على مشاريع كثيفة العمالة، ولاسيما في قطاعات البناء والمقاولات، بما يسهم في تنشيط الدخل واستعادة سبل العيش.

إعادة الإعمار التدريجي

وشدد الباحث كويفي على أن النهوض الاقتصادي يقتضي اعتماد إعـادة إعمار تدريجية وسريعة، تبدأ بالمناطق الأقـل تضرراً كنماذج نجاح يمكن تعميمها لاحقاً، مؤكداً أن إزالة الركام ومخلفات الدمار لا تحمل بعداً خدمياً فقط، بل تسهم في تخفيف الأثر النفسي للحرب على السكان.

وأشـار إلـى ضـرورة إطـلاق برنامج وطني متكامل لإعادة سكان المخيمات إلى بلداتهم الأصلية، يشمل بناء وحدات سكنية وإشراكهم في عملية إعادة الإعمار، وتأمين فرص عمل كريمة تعزز اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

محرك التعافي السريع

وأوضح كويفي أن تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة القابلة للتنفيذ السريع يشكّل ركيزة أساسية في مرحلة التعافي، لاسيما مع مشاركة فاعلة من القطاع الخاص المحلي والدولي.

وأكد أن نجاح هذه المقاربة يبقى مرهوناً بإصلاحات مؤسسية جادة، تشمل إصلاح النظام المصرفي والمالي، ودمـج البنوك العامة الصغيرة، وتبسيط الإجـراءات البيروقراطية لجذب الاستثمار، إلـى جانب مكافحة الفساد وترسيخ الشفافية كمسارات لا رجعة عنها.

الزراعة والصناعة في صدارة الأولويات

وأشار الباحث إلى أن وجود رؤية واضحة وغير قابلة للتذبذب في تحديد أولويات القطاعات الإنتاجية يعد شرطاً أساسياً لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، معتبراً أن الزراعة تمثل أولوية متقدمة من خلال إعادة تأهيل الأراضي الزراعية، وتمويل المزارعين، وتأمين مستلزمات الإنتاج ودعم ما بعد الحصاد.

وبيّن أن القطاع الصناعي يحتاج إلى حوافز ضريبية ومالية وخدمية، إضافة إلى برامج خاصة لإعادة تشغيل المصانع والمنشآت المتضررة جزئياً أو المنهوبة خلال الحرب، مع توفير تسهيلات مصرفية وقـروض ميسّرة تشمل أيضًا القطاعات العقارية والسياحية.

استثمار في المستقبل

ولفت كويفي إلى أهمية إدمـاج مشاريع الطاقة المتجددة في خطط التعافي، ولاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ذات الجدوى الاقتصادية العالية، إلى جانب مشاريع تدوير المخلفات وتحويلها إلى طاقة وأسمدة، بما يحقق فوائد اقتصادية وبيئية مستدامة.

شراكات انتقائية وتمويل متنوع

وأكد الباحث كويفي أن التعاون الإقليمي والدولي يمثل عنصراً محورياً في عملية التعافي، داعياً إلى شراكات انتقائية ومدروسة مع دول الجوار والعالم، ومشاركة فاعلة من الـدول المانحة عبر آليات تمويل متنوعة تشمل المنح والقروض الميسّرة والاستثمارات. وأشار إلى أهمية تفعيل دور المنظمات الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد والأمم المتحدة في برامج التنمية المستدامة.

خارطة طريق وثقة دولية

وشدد كويفي على أن تهيئة الظروف لعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار سوريا تتطلب جهداً دبلوماسياً كبيراً مدعوماً بخارطة طريق واضحة وشفافة تحدد الأولويات وحجم التمويل المطلوب استنادًا إلى دراسات وإحصائيات واقعية تشمل مختلف المحافظات، بالتوازي مع تعزيز الاستقرار السياسي والأمني لبناء الثقة بالمستقبل.

سوريا نقطة توازن

وبيّن الباحث أن نجاح مسار التعافي سينعكس إقليميًا عبر تعزيز استقرار دول الجوار، والحد من موجات اللجوء وتدفق السلاح والمخدرات، وإعادة إحياء التكامل الاقتصادي ومشاريع الطاقة والنقل والترانزيت، مرجعاً من الموقع الجيوسياسي المحوري لسوريا.

وأضاف: إن ذلك يشكّل دولياً اختباراً لقدرة المجتمع الدولي على إدارة مرحلة ما بعد النزاعات، وقد يجعل من التجربة السورية نموذجاً مرجعياً في مناطق أخرى.

فصل جديد في العلاقات مع أوروبا

وأشار كويفي إلى إعلان الاتحاد الأوروبي فتح فصل جديد في علاقاته مع سوريا، عقب زيارة رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ورئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا إلى دمشق في 9 كانون الثاني 2026، حيث جرى بحث تجديد العلاقات الثنائية مع الرئيس أحمد الشرع.

وأوضـح أن المباحثات ركـزت على شراكة سياسية جديدة، وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي ضمن ميثاق البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب حزمة دعم مالي تُقدّر بنحو 620 مليون يورو لعامي 2026–2027 لدعم الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي وإعادة الإعمار.

رأس المال البشري والمصالحة

ولفت الباحث إلى أن تشرذم السيطرة الجغرافية، والعوامل الأمنية والسياسية، ونزوح الكفاءات وخسارة رأس المال البشري، تمثل تحديات رئيسية أمام النهوض، مؤكداً أن تجاوزها يتطلب برامج مصالحة مجتمعية حقيقية تفضي إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على المواطنة المتساوية وسيادة القانون.

الحرية
العـدد 24 | السنة الثانية | الأحـــد 11 كانـون الأول 2026 م

هـل نشـهد انتهاء مرحلة «الدولرة» بعـد حذف الصفرين من العملة السورية

الحرية - مها يوسف

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها سوريا، ولاسيما ما يتعلق بتآكل القيمة الشرائية واضطراب النظام النقدي، يبرز خيار إعادة إصدار العملة الوطنية عبر حذف صفرين من قيمتها الاسمية كإجراء نقدي مطروح على جدول السياسات الاقتصادية، ويرى الدكتور رياض الأشتر أستاذ التجارة الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة حماة، أن هذه الخطوة تحمل أبعاداً تنظيمية وفنية مهمة، لكنها تبقى إجراءً تقنياً محدود الأثر ما لم تُدرج ضمن إطار إصلاحي شامل يعالج اختلالات الاقتصاد الحقيقي ويعيد بناء الثقة بالعملة الوطنية.

يوضح الدكتور الأشتر أن حذف الأصفار يهدف من حيث المبدأ، إلى تبسيط العمليات الحسابية والمحاسبية، وتحسين كفاءة نظم الدفع والتسعير، والحد من التشوهات الاسمية الناتجة عن التضخم المرتفع، إلا أن هذا الإجراء لا يشكل أداة نمو اقتصادي بحد ذاته، إذ لا يؤدي تلقائياً إلى زيادة الإنتاج أو تحفيز الاستثمار أو تعزيز الصادرات، ما لم يترافق مع تحسن ملموس في أساسيات الاقتصاد الحقيقي، كرفع الإنتاجية وزيادة الناتج وتحسين بيئة الأعمال.

شروط الاستقرار النقدي

ويؤكد الدكتور الأشتر أن استقرار العملة الجديدة أمام الدولار يتطلب توافر حزمة متكاملة من الشروط، في مقدمتها الانضباط المالي والحد من تمويل العجز عبر الإصدار النقدي، واعتماد سياسة نقدية مستقلة وشفافة تركز على استقرار الأسعار، كما يشدد على أهمية توافر احتياطات كافية من القطع الأجنبي، وتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، وضبط التوقعات التضخمية من خلال مصداقية القرار النقدي، وفي غياب هذه المقومات، تصبح العملة الجديدة عرضة للمضاربات، وقد تتحول عملية حذف الأصفار إلى مجرد إعادة ترقيم للأزمة.

الأسعار والقوة الشرائية

يشير الدكتور رياض الأشتر إلى أن حذف الأصفار من العملة، من الناحية النظرية لا يؤدي بحد ذاته إلى التضخم، إلا أن التطبيق العملي قد يشهد بعض الزيادات السعرية الانتهازية الناتجة عن التقريب السعري أو ضعف الرقابة، كما قد يتعرض المواطنون لتآكل مؤقت في القوة الشرائية إذا لم تُعدل الأجور والدخول اسمياً بشكل متزامن، إلى جانب حالة من الارتباك السلوكي خلال الفترة الانتقالية.

ويؤكد الأشتر أن حجم التأثير النهائي على الأسعار والقوة الشرائية يتوقف بشكل مباشر على آلية التنفيذ ومستوى الثقة وفعالية الرقابة على الأسواق.

الإصلاحات المطلوبة

ويرى الدكتور الأشتر أن نجاح إعادة إصدار العملة يتطلب أن تكون جزءاً من مسار إصلاحي أوسع، يشمل إصلاح المالية العامة وتوسيع القاعدة الضريبية بعدالة، ودعم القطاعات الإنتاجية ولاسيما الزراعة والصناعة والتصدير، وتحسين مناخ الاستثمار وحماية حقوق الملكية، إضافة إلى إعادة هيكلة الدعم ليكون أكثر استهدافاً وكفاءة، وتعزيز الشفافية ودور المؤسسات الاقتصادية، ومن دون هذه الإصلاحات، ستبقى العملة الجديدة أداة شكلية محدودة التأثير.

بناء الثقة بالعملة

ويشدد الدكتور الأشتر على أن الثقة بالعملة لا تُبنى بقرار إداري، بل عبر وضوح أهداف السياسة النقدية والتواصل المستمر مع الجمهور، والتزام الحكومة بعدم اللجوء إلى التمويل التضخمي، وتحقيق استقرار نسبي في الأسعار وسعر الصرف، إلى جانب إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات الاقتصادية، وتحقيق نتائج ملموسة في كبح التضخم خلال الفترة الأولى بعد الإصدار.

الاختبار الحقيقي بعد الإصدار

ويخلص الدكتور رياض الأشتر إلى أن الاختبار الحقيقي لإعادة إصدار العملة الوطنية لا يرتبط بشكلها أو بعدد الأصفار المحذوفة، بل بقدرة الاقتصاد على خلق قيمة مضافة حقيقية، وتحقيق استقرار مستدام في الأسعار، وتحسين الدخل الحقيقي للمواطنين، والحد من ظاهرة الدولرة لصالح تعزيز استخدام العملة الوطنية في المعاملات اليومية، وفي هذا السياق، فإن حذف صفرين من العملة يُعد خطوة تقنية ضرورية لتحسين كفاءة النظام النقدي وتنظيم التعاملات، لكنه يبقى إجراءً غير كافٍ لمعالجة جذور الأزمة الاقتصادية ما لم يُدعّم بإصلاحات هيكلية عميقة تعالج العجز والتضخم وضعف الإنتاج، فنجاح هذه الخطوة مرهون باستعادة الثقة وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد، لأن قوة العملة ليست قراراً نقدياً بحتاً، بل انعكاس مباشر لقوة الاقتصاد وقدرته على الإنتاج والنمو.

كيف يؤثر ضعف الإحصائيات في قوة الليرة الجديدة؟

الحرية- مايا حرفوش

أكد الخبير المصرفي والمالي أنس فيومي في تصريح لصحيفة "الحرية" أن المصطلح الاقتصادي المتعلق بالتضخم مصطلح واسع ويندرج تحته معايير للقياس عديدة، كما أن تأثيره وانعكاسه يخضع لاعتبارات عديدة .

في سوريا للأسف تغيب الأرقام الدقيقة والمقارنات والنسب ويحضر عوضاً عنهم شعور المواطن، يحدث غلاء وارتفاع في الأسعار فيتم الحديث عن التضخم، وعندما يحدث انفراج بسيط يتحدث مسؤول بأن هناك انخفاضاً في معدل التضخم، بينما من الأجدر في هذه الحالة تحديداً أن يتم ذكر المعدل السابق والمعدل الجديد للتضخم والمواد الأساسية التي تم القياس عليها.

وبحسب الخبير فيومي فإن التضخم بكل الأحوال وضع اقتصادي متغيّر ومتحول ومتأثر، متغيّر حسب الزمان بين فترتين وحسب المكان بالمدن الصناعية والتجارية يختلف عن المدن التي تعتمد على الزراعة، متحول حسب المواد الأساسية التي يتم القياس عليها، وقد يتأثر بأي وضع سياسي أو اقتصادي أو أمني.

وفيما يتعلق بالمخاوف حول حدوث تضخم بعد استبدال العملة، اعتبر فيومي أن تأثيره بشكل مباشر قد يكون محدوداً لكن بشكل غير مباشر، قد يكون تأثيره موجوداً، فمن تصريحات المركزي بأن هناك كتلة مالية كبيرة خارج نظام الرقابة المصرفية منذ أيام النظام البائد، فعودة هذه الكتلة ولا سيما إن كان عودتها بطرق غير مشروعة فجزء منها سيدخل عبر القنوات المصرفية للاستبدال، لكن التخوف أن يكون الجزء الأكبر لأعمال المضاربة بسعر القطع الأجنبي والذهب وهذا ما شهدناه إلى حد ما منذ بدء عملية الاستبدال بارتفاع الطلب على القطع الأجنبي، ولا يخفى ارتفاع القطع ما يفعله بسوق المواد الاستهلاكية .

التخوف الآخر وفق فيومي أن يستغل بعض ضعاف النفوس فترة الثلاثة أشهر في عمليات التسعير ما قد يؤثر بشكل أو بآخر على العرض والطلب.

والتخوف الأخير وهو ما يؤكد عليه الاقتصاديون هو أن إنقاذ الاقتصاد لا يكون باستبدال العملة والمطابع، بل بالإنتاج والمصانع، الاقتصاد القوي هو الذي يمنح العملة قوتها ومع قوتها تكبح جماح التضخم، وأمام العقبات الموجودة حالياً أمام عجلة الإنتاج ولا سيما المنافسة بالمستوردات وحوامل الطاقة، فقصة التضخم لن تنتهي .

قرار التراجع عن رفع رأس المال التأسيسي للشركات ..

مابين «الفضيلة الإدارية» والتساؤل عن «الحكمة الاقتصادية»

الحرية – رشا عيسى

أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة في تاريخ بتاريخ 7 كانون الثاني الجاري قراراً يطوي القرار السابق رقم 70 لعام 2026 (الصادر في 5 كانون الثاني) والذي كان قد رفع الحد الأدنى لرأس المال التأسيسي للشركات (من 50 مليوناً إلى 250 مليون ليرة للشركات المحدودة المسؤولية، مع تعديلات على الرسوم المرتبطة بعمليات التأسيس.

وأكـد الخبير في الدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والإداريـة الدكتور هشام خياط لـ "الحرية" أن هذا التراجع خلال يومين فقط يُعد في حدّ ذاته ظاهرة غير معتادة في إدارة السياسات الاقتصادية، ويثير تساؤلاً جوهرياً، حول ما الحكمة الاقتصادية من إصدار قرار بهذا الحجم ثم إلغائه بهذه السرعة؟.

أما الجانب الإيجابي، فكان الاستجابة السريعة لردود الفعل، حيث لا يمكن إنكار أن التراجع السريع يعكس درجة من المرونة والاستماع للنقد العام والمهني.

وخلال اليومين اللذين فصلا بين الإصدار والإلغاء، انتشرت انتقادات واسعة في أوساط رجال الأعمال، وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والشباب الراغبين في إطلاق مشاريع، معتبرين أن الرفع الجديد لحواجز الدخول إلى السوق الرسمية يأتي في توقيت صعب للغاية بوجود اقتصاد يعاني من شح السيولة والمدخرات، وصعوبة الوصول إلى التمويل البنكي، وفي ظل مرحلة حساسة بعد سنوات طويلة من الصراع والعقوبات.

و وجد خياط أن الاستجابة السريعة لهذه الأصوات تُظهر أن صنّاع القرار قادرون على تصحيح المسار عندما يتبين أن الخطوة لا تلقى قبولاً شعبياً أو مهنياً، في زمن يُنظر فيه إلى الحكومات على أنها جامدة أو غير مستجيبة، يمكن اعتبار هذه المرونة ميزة إيجابية، وبيّن خياط أن الجانب السلبي يكون بالتكلفة الاقتصادية والمؤسساتية لـ"التجربة والخطأ".

غياب الدراسة المسبقة الجادة

أوضح الخبير خياط أنّ قـراراً بهذا الوزن (يؤثر على آلاف الشركات الحالية والمحتملة) لا يُتخذ عادةً دون تقييم تأثير اقتصادي (Regulatory Impact Assessment) شامل، يشمل استطلاع آراء الغرف التجارية والصناعية، ورواد الأعمال، والخبراء، و تحليلاً كمياً لعدد الشركات المتوقع أن تُمنع من التأسيس أو تُدفع للعمل غير الرسمي.

إهدار الثقة والمصداقية

إصدار قرار ثم إلغاؤه في غضون 48 ساعة يولّد شعوراً بالارتباك لدى المستثمرين المحليين والخارجيين على حدّ سواء. في مرحلة يُفترض أن تكون فيها سوريا تبني جسور ثقة مع رؤوس الأموال العربية والدولية (خاصة بعد تطورات رفع العقوبات الدولية)، فإن مثل هذا التذبذب يُرسل إشارة سلبية وفقاً لخياط.

التكلفة الإدارية والمالية

أشار الخياط إلى أن العديد من الموظفين والمحامين والمستشارين والشركات خـلال اليومين الفاصلين بين القرارين أجروا دراسة للقرار الجديد، وتحضير أوراق، و حساب تكاليف إضافية محتملة، كل هذا الجهد ذهب سدى، وهو تكلفة غير مرئية لكنها حقيقية في بيئة تعاني أصلاً من شح الموارد.

التراجع فضيلة

التراجع عن قرار خاطئ هو بالتأكيد أفضل من التمسك به كما يؤكد خياط، لكن الحكمة الاقتصادية الحقيقية تكمن في تجنب إصـدار الـقرارات المتسرعة من الأساس خاصة في ظل الوضع الحالي يُفترض أن تكون كل خطوة محسوبة لجذب الاستثمار، وتحفيز ريادة الأعمال، وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

ورأى خياط أنه كان من الأولى إجـراء حوار واسع قبل إصدار أي تعديل كبير على قوانين الشركات، واعتماد سياسة تدريجية (مثلاً رفع محدود مع فترة انتقالية طويلة) أو– الأفضل– التوجه نحو تخفيض الحواجز بدلاً من رفعها في هذه المرحلة الحرجة.

وحذّر خياط من أن السرعة في الإلغاء لا تعوّض غياب الدراسة والتشاور قبل الإصدار، حيث إن سوريا اليوم أحوج ما تكون إلى سياسات مدروسة ومستقرة نسبياً.

تبديل العملة.. بين الضرورة الاقتصادية والهواجس الاجتماعية

الحرية– آلاء هشام عقدة

لم يعد الحديث عن تبديل العملة في سوريا نقاشاً اقتصادياً نخبوياً، بل قضية تمسّ حياة الناس اليومية بشكل مباشر؛ من سعر الخبز، إلى القدرة على الادخـار، وصـولاً إلـى الشعور بالأمان المالي. فكل ورقـة نقدية يحملها المواطن اليوم باتت مرتبطة بسؤال أكبر: هل ما نملكه من مال آمن؟ وهل يمكن أن يفقد قيمته أو جدواه في أي لحظة؟

في هذا السياق الاجتماعي الضاغط، يعود ملف تبديل العملة إلى الواجهة، محاطاً بمخاوف مشروعة، لكن أيضاً بحجج اقتصادية ترى فيه خطوة ضرورية إذا أحسن توقيتها وتنفيذها.

السيولة النقدية.. عبء على الناس

خـلال الـسـنـوات الأخـيـرة، تضخمت الكتلة النقدية المتداولة بشكل كبير، دون أن يوازيها نمو حقيقي في الإنتاج أو الدخل.

هذا التضخم لم يبقَ رقماً في تقارير المصرف المركزي، بل تحوّل إلى ضغط معيشي مـبـاشـر، انعكس فـي ارتـفـاع الأسـعـار، وتآكـل الأجـور، وتـراجـع القدرة الشرائية للأسر.

ويشير مختصون إلى أن جـزءاً واسعاً من هـذه السيولة بـات خـارج المنظومة المصرفية، إما مخزناً في المنازل بدافع الخوف، أو متداولاً في اقتصاد غير منظم، ما يجعل المواطن الحلقة الأضعف في معادلة نقدية غير مستقرة.

أوراق نقدية متعبة.. وثقة أكثر إنهاكاً

لا يـخـفـى عـلـى أحـــد واقـــع تهالك العملة الورقية المتداولة اليوم، وصعوبة استخدامها في التعاملات اليومية، فضلاً عن المخاوف المرتبطة بالتزوير وضعف مـواصـفـات الأمـــان، هـذا الـواقـع لا يؤثر فقط على السوق، بل يضرب ثقة الناس بعملتهم الوطنية، ويعزز ثقافة الاكتناز أو البحث عن بدائل أكثر أماناً.

من هنا، يرى البعض أن تبديل العملة قد يشكّل فرصة لإعادة تنظيم التداول النقدي، وضبط السيولة، وتحسين مواصفات الأمان، لكن بشرط أن تكون الخطوة في خدمة المواطن لا على حسابه.

هاجس لا يمكن تجاهله

المواطن السوري يتعامل مع فكرة تبديل العملة بقلق مفهوم، نابع من تـجـارب سابقة ربـطـت أي إجـــراء نقدي بتغيّرات مفاجئة في الأسعار أو صعوبات في الوصول إلى الأمـوال، لذلك، فإن أي خطوة من هـذا النوع من دون خطاب واضح وطمأنة حقيقية قد تعمّق فجوة الثقة بين الناس والمؤسسات النقدية.

قرار نقدي بوجه اجتماعي

الحاجة إلـى تبديل العملة اليـوم لا تنفصل عن الحاجة إلى استعادة الثقة، فـالإجـراء إن نُـفّـذ بمعزل عـن إصلاحات اقتصادية واجتماعية أوسـع، قد يتحول إلى عبء نفسي ومعيشي جديد، أما إذا جاء ضمن رؤية شاملة، تحمي الناس قبل الأرقام، فقد يشكل مدخلاً ضرورياً لإعادة ضبط المشهد النقدي والاقتصادي.

العـدد 24 | السنة الثانية | الأحـــد 11 كانـون الأول 2026 م

آفاق جديدة لشراكة اقتصادية والاستثمارية يوفرها الملتقى الاقتصادي السوري – المصري

الحرية – ماجد مخيبر

انطلقت أعمال الملتقى الاقتصادي السوري–المصري المشترك بتنظيم من اتحاد غرف التجارة السورية وبالتعاون مع اتحاد الغرف المصرية، وبمشاركة رسمية رفيعة المستوى وحضور واسع من رجال الأعمال والمستثمرين من كلا البلدين، برعاية وزير الاقتصاد والصناعة الدكتور محمد نضال الشعار. ويأتي هذا الملتقى بهدف تعزيز مسار التعاون الاقتصادي، وبحث الفرص الاستثمارية وتطوير الشراكات التجارية بين البلدين تجسيداً للتعاون الاقتصادي العربي ، وفي خطوة تعكس عمق العلاقات الاقتصادية السورية – المصرية.

إمكانية التكامل

وزير الاقتصاد والصناعة محمد نضال الشعار أوضح خلال انطلاق أعمال الملتقى أن سوريا ومصر تمتلكان نمط طلب استهلاكي متشابه، ما يفتح آفاقًا واسعة للتكامل بين البلدين، مؤكدًا أن الوجود السوري في مصر يمثل قصة نجاح يجب البناء عليها، ونقل خبراتها إلى الداخل السوري.

وأشار الوزير الشعار إلى فرص واعدة في قطاعات الزراعة، والصناعات الاستخراجية، والاقتصاد الرقمي، مؤكدًا جاهزية الجانب السوري لتقديم كافة التسهيلات والضمانات الحقيقية للمستثمرين المصريين كشركاء في التنمية.

نظام ضريبي تنافسي

بدوره وزير المالية محمد يسر برنية قال إن الحكومة تعمل على استقرار الليرة السورية من خلال ضبط العجز، وتحقيق استقرار المالية العامة، إضافة إلى تطوير الصادرات وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي، مشيرًا إلى أن النظام الضريبي الجديد تنافسي وبسيط وأقل من نظيره في مصر.

النقل ركيزة اساسية للتنمية

بدوره، أوضح وزير النقل المهندس يعرب بدر أن قطاع النقل يشكل ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي، لافتًا إلى الجدوى الاقتصادية لنقل الفوسفات والحاويات إلى حلب، ومؤكدًا وجود فرص استثمارية كبيرة في هذا القطاع الذي أصابه الضرر والتخريب خلال سنوات الحرب السورية التي امتدت لأكثر من أربعة عشر عاماً، ما يجعله بيئة مناسبة للاستثمار ، مع اهمية الإشارة والإعجاب بالتجربة المصرية في مجال السكك الحديدية والطرق والتطور السريع الذي رافقها خلال السنوات الماضية.

فرص كبيرة

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية عمر العلي أشار الى أن هذا الملتقى يعكس بوضوح روح التعاون المشترك بين البلدين اللذين تجمعهما علاقة تاريخية راسخة قائمة على التعاون والصداقة، قائلاً: كما أننا في اتحاد غرف التجارة السورية نؤمن بأن التعاون التجاري بين البلدين سيتيح لنا فرصاً كبيرة في مجالات متعددة سواء في التجارة أو الاستثمار، أو إعادة الإعمار وهذا التعاون يزيد البلدين قوة في المرحلة المقبلة.

مشاركة فاعلة في مرحلة إعادة الإعمار

رئيس اتحاد غرف التجارة المصرية أحمد الوكيل، لفت إلى استعداد مصر للمشاركة الفاعلة في مرحلة إعادة الإعمار في سوريا، مشيرًا إلى الروابط القوية بين الشعبين، إضافة الى وجود نحو مليون سوري في مصر، وأوضح الوكيل أن الوفد المصري يضم ممثلين عن قطاعات المال والأعمال لدراسة فرص الاستثمار، ونقل الخبرات المصرية في تحديث المصانع والبنية التحتية، إضافة إلى بحث التصنيع المشترك والتصدير إلى دول الجوار، مع الدعوة لتفعيل خط طيران مباشر بين البلدين لدعم حركة الأعمال.

دور في تعزيز التكامل

ويمثل هذا الحدث محطة مهمة في تفعيل الدور المؤسسي لاتحادات غرف التجارة، وتعزيز التكامل بين مجتمعي الأعمال السوري والمصري، بما يعكس التوجه نحو شراكات استراتيجية طويلة الأمد تدعم الاقتصاد العربي المشترك.

كما تم خلال الملتقى التوقيع على مذكرة تفاهم بين اتحاد غرف التجارة السورية واتحاد غرف التجارة المصرية، وتشهد وقائع الملتقى انعقاد عدة جلسات حوارية تضم نقاشات معمقة يتم من خلالها التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة بين البلدين وبهدف الخروج بنتائج ومقترحات تخدم التجارة البينية بين البلدين.

وتتمحور أهداف الملتقى حول التعريف بالمناخ الاستثماري في سوريا والفرص المتاحة في القطاعات ذات الأولوية، وتشجيع إقامة مشاريع مشتركة بين رجال الأعمال في البلدين، إلى جانب تسليط الضوء على الإصلاحات الحكومية والحوافز المقدمة للمستثمرين.

كما يوفّر الملتقى إطارًا عمليًا لبناء قنوات تواصل مباشرة بين الشركات والمؤسسات الاقتصادية عبر لقاءات ثنائية تسهم في تحويل الحوار إلى تعاون فعلي.

ويأتي هذا الملتقى كمنصة اقتصادية متكاملة تهدف إلى تعزيز الشراكات التجارية والاستثمارية بين سوريا ومصر، وخلق بيئة حوار مباشر تجمع صُنّاع القرار مع ممثلي القطاع الخاص، بما يسهم في تحويل الفرص المتاحة إلى مشاريع واقعية قابلة للتنفيذ.

ويركّز الملتقى على استعراض الفرص الاستثمارية النوعية، ولا سيما في القطاعات الإنتاجية والخدمية والبنى التحتية، إلى جانب بحث آليات تطوير التبادل التجاري ومعالجة التحديات التي تعوق نموه. كما يفتح المجال أمام استكشاف مجالات تعاون جديدة تسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدين.

حجر الزاوية لتحفيز الاقتصاد..

نجاح الاستثمار مرهون بالشفافية وتجاوز العقبات

الحرية – منال الشرع

يرى الباحث الاقتصادي فاخر القربي أن نظام الاستثمار الجديد في سوريا يعتبر حجر الزاوية لتحفيز الاقتصاد في المرحلة القادمة، ويستعرض القربي الحوافز الواسعة التي يطرحها نظام الاستثمار، والتحديات التي تواجه تطبيقه الفعلي، مشدداً على أن نجاحه مرهون بإصلاحات هيكلية تضمن الشفافية وتواجه العقبات القائمة.

حوافز وتسهيلات واسعة

وأوضح القربي لـ "الحرية" أن نظام الاستثمار الجديد يعد العمود الفقري للاقتصاد في المرحلة القادمة، حيث يقدم حوافز وتسهيلات واسعة تشمل الإعفاءات الضريبية وتكون إعفاءات لمدد معينة، وخاصة في الصناعات المستهدفة مثل الصناعات المتقدمة أو للمشاريع التي تعتمد على التصدير، والإعفاءات الجمركية على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج الأساسية، وتسهيلات تمويلية من خلال توفير تمويلات ميسرة بأسعار وشروط ميسرة، وحزم حوافز متكاملة خاصة لقطاعات مثل التكنولوجيا، اللوجستيات، والخدمات المالية لدعم التنمية الاقتصادية.

تسهيلات إجرائية وإدارية

ويضيف القربي أن نظام الاستثمار يركز على تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين عبر:

- مركز الخدمة الشامل: نقطة واحدة لتسهيل جميع المعاملات الحكومية للمستثمر.

-تبسيط إجراءات التأسيس: جعل عملية تأسيس الشركات وإدارتها والتصرف فيها أكثر سلاسة وشفافية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

«الاتصالات» ومصرف سوريا المركزي يطلقان خدمة الحصول على العملة الجديدة في مراكز بريدية

الحرية– مايا حرفوش

أعلنت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات وبالتعاون مع مصرف سوريا المركزي عن تقديم خدمة الحصول على الليرة السورية الجديدة واستبدال الليرة القديمة بسرعة وأمان، وذلك لتخفيف عبء الانتظار على المواطنين وتسريع إنجازهم لهذه المهمة.

وأشارت وزارة الاتصالات في بيان لها اليوم أنه وابتداءً من يوم غدٍ الأحد 11 كانون الثاني لعام 2026، يمكن للمواطنين تبديل العملة في عدد من المراكز البريدية التابعة للمؤسسة السورية للبريد.

مبينة أن المراكز البريدية التي فعلت فيها الخدمة موزعة بالمحافظات السورية وفق التالي:

– محافظة دمشق (الصالة المركزية في الحجاز – باب مصلى – القصاع – المهاجرين – التضامن – الجلاء – الجامعة).

– محافظة ريف دمشق(الصالة الرئيسية ضاحية الشام – جرمانا – الكسوة – قطنا – السيدة زينب – يبرود – دوما).

-محافظة اللاذقية(الصالة الرئيسية – الحفة – القرداحة – جبلة – الثورة – الشيخ ضاهر).

– محافظة حمص (الصالة الرئيسية – الزهراء – صدد – المخرم – شين).

– محافظة إدلب (الصالة الرئيسية (الجامعة إدلب) – الدانا – الجسر – خان شيخون – كفر تخاريم).

– محافظة حماة (الصالة الرئيسية – صوران – محردة – مصياف – السقيلبية – السلمية)

-محافظة درعا (الصالة الرئيسية – الصنمين – إزرع – داعل).

-محافظة طرطوس(الصالة الرئيسية – بانياس – صافيتا – الدريكيش – الشيخ بدر – المشتى).

– محافظة حلب (الصالة الرئيسية (الجميلية) – السليمانية – الأنصاري – الحمدانية – الجامعة).

-محافظة دير الزور (الصالة الرئيسية – البوكمال – الميادين).

– محافظة القنيطرة(الصالة الرئيسية (مدينة السلام) – خان أرنبة – جباتا الخشب).

ورقة نقدية جديدة.. كيف تشفي اقتصاداً مريضاً ؟

الحرية– سراب علي

في ظل الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها سوريا لسنوات والتي تجسدت بارتفاع التضخم وفقدان الليرة السورية لقيمتها، وفي ضوء التجارب السابقة لتغيير العملة في دول تعاني من أزمات اقتصادية حادة (مثل فنزويلا أو زيمبابوي)، تبرز مجدداً تساؤلات حول جدوى إصدار عملة ورقية جديدة كحل جذري، وهل يمكن لهذه الخطوة وحدها استعادة الثقة ووقف الانحدار، أم إنها مجرد "ضمادة" على جرح غائر؟

هنا يشير الخبير الاقتصادي وعميد كلية الاقتصاد في جامعة اللاذقية الدكتور عبد الهادي الرفاعي إلى أنه في خضم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تعيشها سوريا، مع تضخم مفرط تجاوز 200% وفقدان العملة لأكثر من 98% من قيمتها أمام الدولار، تطفو على السطح فكرة "تغيير العملة" كحل سحري لمشاكل اقتصادية معقدة، لكن التاريخ الاقتصادي العالمي يحمل لنا دروساً قاسية يبين فيها أن تغيير العملة بدون إصلاح اقتصادي حقيقي يشبه وضع ضمادة على جرح غائر دون تنظيفه من التلوث.

دروس الماضي المريرة

يستعرض الرفاعي لـ"الحرية"، تجارب تاريخية كشفت فشل تغيير العملة كإجراء منفرد، ففي زيمبابوي، لم يُجدِ إلغاء العملة عام 2009 بعد وصول التضخم إلى معدلات فلكية، بسبب استمرار الطباعة النقدية لتمويل العجز وانهيار الإنتاج. كما لم تنجح فنزويلا عام 2018 في وقف التضخم بإصدار "البوليفار السيادي" بينما استمرت السياسات النقدية التوسعية ذاتها، ما أفقد العملة الجديدة 99.9% من قيمتها خلال عامين.

ويوضح الرفاعي أن "العملة ليست أكثر من مرآة تعكس صحة الاقتصاد الحقيقي. لا يمكن لورقة جديدة أن تشفي اقتصاداً مريضاً"، ويحدد أسباب الفشل في التركيز على العَرَض وليس المرض معالجة "تضخم الأسعار" وليس الاختلالات الهيكلية، واستمرار السياسات الخاطئة: مثل التمويل النقدي للعجز الحكومي وانهيار الإنتاج، و عدم استعادة الثقة التي تُبنى بالإصلاحات والمؤسسات، وليس بورقة نقدية جديدة.

شروط صارمة وإصلاح مرافق

يُشير الرفاعي إلى أن النجاح حصري في حالات نادرة اقترنت بالتغيير بحزمة إصلاحات شاملة، كما في الإصلاح النقدي الألماني (1948)، الذي رافقته سياسة نقدية مستقلة، وإصلاحات هيكلية لتحرير الأسواق، ودعم خارجي (مشروع مارشال).

وشروط النجاح تتلخص في:

1. حزمة إصلاحات شاملة ترافق التغيير.
2. استقلال البنك المركزي عن الضغوط السياسية.
3. دعم مالي خارجي أو احتياطيات كافية.
4. استعادة الثقة عبر سياسات شفافة.
5. إنتاجية اقتصادية قادرة على دعم العملة.

ويضيف الرفاعي: بعد قرار سورية تغيير عملتها، فهناك إصلاحات ضرورية وملحة يجب أن ترافق التغيير، الإصلاح النقدي والمصرفي من خلال الاستقلال الحقيقي للبنك المركزي، وتحديد سقف صارم للتضخم المستهدف، وتوحيد سعر الصرف: إلغاء تعدد الأسعار (الرسمي، السوق السوداء)، بالإضافة إلى إصلاح النظام المصرفي من خلال معالجة الديون المتعثرة، وتحسين الحوكمة.

ويوضح الرفاعي أن الإصلاح المالي الحكومي يكون بإصلاح المالية العامة، لتقليص العجز عبر تقليل النفقات غير المنتجة، وبالنظام الضريبي العادل، مكافحة التهرب، وإصلاح الدعم تحويله من دعم عام إلى دعم مستهدف للفئات الضعيفة، شفافية الموازنة بنشر البيانات المالية بشكل دوري وواضح.

ويلفت الرفاعي إلى أن إصلاح الاقتصاد الحقيقي يكون بتحفيز الإنتاج المحلي خاصة الزراعة والصناعات الخفيفة، وجذب الاستثمار من خلال قوانين استثمارية جاذبة، حماية المستثمرين، وإعادة الإعمار بطريقة منتجة تولد فرص عمل ودخول ، وتطوير البنية التحتية.

ويرى الرفاعي أن الإصلاح المؤسسي والحوكمة يكون من خلال مكافحة الفساد وشفافية العقود، وإصلاح القضاء التجاري، فض المنازعات، حماية العقود، وتحسين مناخ الأعمال لناحية تبسيط الإجراءات، تقليل البيروقراطية، والاستقرار القانوني المتضمن قوانين واضحة ومستقرة.

وبحسب الخبير الاقتصادي يتطلب الاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي تسوية الأوضاع الإقليمية وإعادة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية، و جذب تحويلات المغتربين عبر قنوات رسمية وآمنة.

تغيير العملة ليست بديلاً

ويحذر د.الرفاعي من مخاطر التسرع في التغيير دون إصلاح موازٍ ، والتي قد تشمل فقدان الثقة المتسارع، واضطراب المعاملات خلال الفترة الانتقالية، وتضخم أسوأ إذا استمرت السياسات النقدية التوسعية، وهروب رؤوس الأموال خوفاً من المجهول، إهدار الموارد المالية على عملية الاستبدال نفسها، تأجيل الإصلاحات الحقيقية، تفاقم الأزمة الاجتماعية إذا صاحب التغيير مزيداً من التدهور المعيشي.

ويختم الرفاعي حديثه بتأكيد حقيقة أساسية، بأن العملة الورقية هي عقد اجتماعي بين المواطن والدولة على قيمة التبادل، عندما ينكسر العقد الاجتماعي الأوسع، لا ينفع تغيير الورقة، مؤكداً أن الاقتصاد السوري بحاجة إلى علاج جذري وشامل، وليس مسكنات مؤقتة، والعملة الجديدة، بدون الإصلاحات المصاحبة، ستكون مجرد مسكن يخفي الألم مؤقتاً بينما يستمر المرض في التفاقم.

الحرية

العـدد 24 | السنة الثانية | الأحـــد 11 كانـون الأول 2026 م

مع الغياب المرحلي لمؤسسات التدخل الإيجابي..

خبير: آليات السوق المفتوحة حل لضبط الأسواق

الحرية – منال الشرع

تواجه الأسواق السورية تحديات معقدة تتجاوز مجرد تقلبات الأسعار، حيث تبرز إشكالية فوضى السوق الناتجة عن تأثير المواد المستوردة التي تهدد المنتجين المحليين، وفي ظل غياب الدور الاجتماعي الفعال لمؤسسات التدخل الإيجابي الحكومية، يرى خبراء أن الحل يكمن في تحرير الأسواق وفتحها كآلية طبيعية لضبط الأسعار وتحقيق التوازن.

الخبير التنموي أكرم عفيف، مؤسس "مبادرة المشاريع الأسرية في سوريا"، يوضح بأن الأسواق في سوريا ليست فوضوية من حيث الأسعار، بل هي أسواق مفتوحة عملياً، يستطيع الفرد من خلالها الشراء من المصادر ذات الأسعار المقبولة والمنخفضة، وأضاف: إن المشكلة تكمن في فوضى السوق بشكل عام، وتحديداً فوضى المواد المستوردة التي تدخل وتؤثر في السوق بشكل كبير.

ويوضح عفيف قائلاً: عندما أرغب في إنتاج منتج محلي مثل الدجاج السوري، فإن هناك تكاليف معينة للإنتاج، ولكن عندما

يأتي المنتج نفسه من تركيا، يصبح سعره أقل من تكاليف الإنتاج المحلي، ما يتسبب في وقوع الأسواق في خسائر.

ويشير الباحث أكرم عفيف إلى أنه في السابق، كان للدولة دور اجتماعي في ضبط الأسواق، على الرغم من الفساد الذي كان موجوداً، أما الآن فقد غاب هذا الدور ، في المرحلة الحالية، ولا توجد مؤسسات للتدخل الإيجابي، ويضيف أنه حتى عندما كانت هذه المؤسسات موجودة، كانت في حالة شلل، وكانت، على حدّ تعبيره، وسيلة لقتل المنتجين لمصلحة المستوردين وشركائهم من المسؤولين الفاسدين، حيث كان لكل تاجر مسؤول فاسد يدعمه.

أما اليوم، فيرى الباحث أكرم عفيف أن الأسواق مفتوحة تماماً، ولا يوجد تفاوت كبير في الأسعار بين مكان وآخر، وإن وُجد هذا التفاوت، فإن المستهلك يتجه نحو الخيار الأرخص للشراء.

وفيما يتعلق بضبط الأسعار، يعتقد عفيف أن السوق ستضبط نفسها بنفسها كنتيجة طبيعية لكونها سوقاً حرة؛ فالناس يتجهون للشراء من التاجر الذي يقدم بضاعة أنسب وسعراً أقل، وهكذا.

أما عن وجود ملاذ آمن أو تحصين ضد تقلبات الأسعار، فيرى عفيف أن الحل الوحيد هو فتح السوق بشكل أكبر، ويضيف: "بالعكس، دعوا السوق مفتوحة، وهي ستضبط الأسعار بنفسها بشكل أو بآخر، وهذا ما يحدث حالياً.

ويختتم عفيف بالقول: ستزداد واردات الدولة حينما يتحقق الأمن والأمان، وسيشهد هذا الموضوع تحسناً، لأن أحد أسباب المشاكل الحالية هو قلة دخل المواطن السوري، عندما تتوفر دخول أعلى وفرص عمل أكبر، سيصبح موضوع الأسعار تحصيلَ حاصل".

المشاريع الشبابية الريادية.. من البطالة إلى الحرفية

الحرية – لمى سليمان

تعدّ المشاريع الشبابية الريادية من أهم محركات نمو الاقتصاد السوري، وفي بلد فتي مثل سوريا، تعد هذه المشاريع الريادية انتقالاً من حالة البطالة المقنّعة إلى حالة الحرفية الاقتصادية ومن حالة الاتكال إلى حالة الإدارة الاقتصادية الذاتية. وتتصدر المشاريع الزراعية واجهة المشاريع الريادية في بلد يعتمد اقتصاده على الزراعة بشكل أساسي.

مبادرة المشاريع الأسرية

وعن أهمية المشاريع الشبابية الريادية كحل اقتصادي في بلد ناهض وكوسيلة لسد فجوة نقص فرص العمل يتحدث الخبير التنموي أكرم العفيف أن مبادرة المشاريع الأسرية التي أسسها تعدّ كنواة للمشاريع الريادية وهي تعمل على رصد المشاريع الأسرية الزراعية وغير الزراعية ومن ثم إجراء تقييم لها ودعمها لتكون نموذجاً يحتذى به. ويتابع العفيف في تصريحه لـ"الحرية" أنه من المشاريع المهمة ويمكن العمل بها هي موضوع الزراعة التعاقدية مثل الفيرمي كومبوست، وكذلك الزراعة بنواتج سماد الدود الذي لا ينتج عنه أثر ويعطي إنتاجاً مميزاً على المستوى العالمي.

التشبيك مع الجامعات

ولضمان نجاح واستمرار هذه المشاريع الريادية يرى العفيف أنه يجب أن يتم التشبيك بين مجموعة جهات متاحة من بينها الجامعات أو كليات الزراعة في سوريا وأيضاً صنّاع الجودة العرب المانحين لشهادة الإيزو لضمان تقديم منتج تعاقدي بمواصفات عالمية.

وبرأي العفيف أنه في حال رغبنا في تحسين أوضاع الزراعة في بلد زراعي مثل سوريا بطبيعته الغنية إضافة إلى توافر المياه النظيفة للسقاية كلها عوامل تُغني ظهور مشاريع ريادية زراعية.

فالأمر بحسب العفيف يحتاج فقط إلى عمل وتضافر جهود بين الحكومة وبين الجامعات السورية وبين القطاع الخاص السوري وبين الجهات التصديرية التي تساعد على تصدير المنتج وتضبط جودته، وبهذه الطريقة يمكن أن نعمل على دعم المنتج الزراعي ومشاريع ريادة الأعمال في المجال الزراعي.

التنموي والاقتصادي

ويوضح العفيف الفرق بين التنموي والاقتصادي، فالاقتصادي يرى في الفقر كارثة بينما التنموي يرى في الفقر فرصة. فاليوم يوجد عدد كبير من العاطلين عن العمل وخريجي الجامعات، وهنا تبرز الفرصة الكبيرة لإنتاج منتج سوري منافس في الجودة والسعر وبشكل يحقق المواصفات العالمية.

ومن المفيد أن نستغل حاجة الناس لتحويلهم الى منتجين لا "شحاذين" وخاصة الفقراء منهم. فالاقتصاد السوري يدار بالوفرة لا بالتقتير والندرة لأن سوريا أرض منتجة. ويتأمل العفيف بتقديم مشاريع سورية رائدة تعتمد على طاقة الشباب وطاقة الأسر وهي طاقة ضائعة أساساً وغير مستخدمة بغرض تحويلها إلى طاقة انتاجية بإنتاج مميز وتفعيل دور الجامعات في هذا المجال.

تجربة ريادية ناجحة

ومن المشاريع الشبابية الريادية الناجحة كان مشروع تربية النحل للسيدة عروبة طالب في ريف اللاذقية متجاوزة الحالة الاقتصادية الصعبة وغياب فرصة العمل لتعطي منتجاً بمواصفات جيدة في بيئة محلية. وتتحدث السيدة عروبة لـ"الحرية" عن مشروعها موضحة أن الحاجة للعمل لكونها أرملة بلا راتب ولا معيل، كانت أساس فكرة العمل وتبعاً لطبيعة البيئة المحيطة كان مشروع تربية النحل الأسهل والأكثر فائدة وربحاً.

وقالت السيدة عروبة كان للبيئة المحيطة أثر كبير في نجاح التجربة لتوافر أنواع عديدة من الأزهار، فالموسم متجدد باستثناء شهري كانون الأول والثاني الذي يُجبر النحّال للجوء إلى إطعام النحل. وبحكم أن المشروع يتألف من ثماني خلايا فقط فالإطعام ليس مكلفاً إضافة إلى كون موسم الحمضيات قريب يليه فصل الربيع بتنوع مكوناته الزهرية بعدها يتم الاعتماد على الشوكيات، الأمر الذي يساعد على تخفيف تكلفة الإطعام.

بين المخاطر ومنافع الاستثمار..

ما هي فرص سوريا في استخدام الرفع المالي؟

الحرية – نهلة ابوتك

بين ساعات التقنين الطويلة وارتفاع كلفة الطاقة، لم يعد ملف تمويل الكهرباء والوقود قضية تقنية محصورة في المكاتب الحكومية،بل تحوّل إلى ضغط يومي ينعكس على معيشة الأسر، وأسعار السلع، وقدرة الورش والمعامل على الاستمرار.

في هذا الواقع المثقل، يعود الجدل حول الرافعة المالية إلى الواجهة بوصفها خياراً مطروحاً عالمياً لتمويل مشاريع الطاقة، لكن السؤال الأهـم يبقى: هل يمكن توظيفها لإنقاذ الواقع المعيشي دون تحميل المجتمع أعباء جديدة؟

عميد كلية الاقتصاد في جامعة اللاذقية الدكتور عبد الهادي الرفاعي يوضح أن الرافعة المالية تعني استخدام الأمـوال المقترضة لتمويل استثمارات تحقق عائدًا أعلى من كلفة الاقتراض، وهي أداة تعتمدها دول عديدة في مشاريع الطاقة الكبرى، لكنها تحتاج بحسب تعبيره إلى إدارة دقيقة وحوكمة صارمة.

الطاقة... قلب الضغط المعيشي

يشير الرفاعي إلى أن أي خلل في قطاع الطاقة لا يبقى محصورًا فيه، بل ينتقل مباشرة إلى سلسلة الأسعار والإنتاج والخدمات، ما يجعل قـرارات تمويل هذا القطاع ذات أثر اجتماعي واسع.

فضعف الكهرباء يعني ارتفاع كلفة الإنتاج، وانعكاس ذلك على المستهلك النهائي، في وقت تتراجع فيه القدرة الشرائية.

أمان مالي أم تعطيل للاستثمار؟

يقدّم الرفاعي قـراءة مزدوجة لغياب الدين الداخلي والخارجي، معتبرًا أنـه يمنح الدولة استقلالية ويجنبها ضغوط الدائنين، لكنه في المقابل يقيّد القدرة على تنفيذ مشاريع استراتيجية عندما تكون الموارد الذاتية محدودة.

ويؤكد أن الاعتماد الكامل على التمويل المحلي قد يبطئ التعافي الاقتصادي، خاصة في قطاع يحتاج إلى استثمارات كبيرة وطويلة الأجل.

حلول جزئية

وحول البدائل، يوضح أن الشراكات مع القطاع الخاص، وعقود الاستثمار، والتمويل الإسلامي، والمقايضة، والمنح التنموية، كلها أدوات ممكنة، لكنها لا تحقق أثراً حقيقياً دون إصلاح مؤسسي وبيئة استثمارية شفافة، وهو ما يجعل نتائجها محدودة إذا استُخدمت بشكل منفرد.

بين الخطر والحاجة

لا ينفي الرفاعي المخاطر المرتبطة بالدين، من تقلبات سعر الصرف إلى القيود السيادية، لكنه يشدد على أن الخطر الحقيقي لا يكمن في الدين نفسه، بل في طريقة استخدامه. فالدين الموجّه لمشاريع منتجة في الطاقة يمكن أن يخفف الضغط المعيشي تدريجياً، بينما يؤدي الدين الاستهلاكي إلى تعميق الأزمة الاجتماعية.

هل تحتاج سوريا للرافعة المالية؟

يؤكد الرفاعي أن سوريا قد تحتاج مستقبلاً إلى الرافعة المالية، لكن ضمن مسار متدرج وحـذر، يبدأ بإعادة تأهيل المشاريع القائمة، وتجنب الديون بالعملات الأجنبية، وربط أي تمويل بمشروعات مدرّة للدخل، مع إعطاء أولوية للطاقة المتجددة ذات الكلفة التشغيلية المنخفضة.

البعد الاجتماعي

ويخلص إلـى أن النقاش حـول الـرافـعـة المالية ليس اقتصادياً بحتاً، بل قرار يمسّ الاستقرار الاجتماعي. فإما أن تتحول إلى أداة لتحسين الخدمات وتخفيف الأعباء عن الناس، أو إلى التزام طويل الأمد يقيّد الخيارات الاقتصادية المقبلة.

التسـوق الكترونـي.. بين الفـرص والمخاطـر

الحرية – آلاء هشام عقدة

شـهـدت الأســواق الـسـوريـة مـؤخـراً انتشاراً واسعاً لعمليات البيع والشراء عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وإنستغرام، حيث أصبحت هذه المنصات نافذة أساسية لتداول المنتجات والسلع، من ملابس وأجـهـزة إلكترونية إلـى مواد غذائية ومستلزمات يومية.

ورغـم سهولة الوصول والمرونة التي توفرها هذه المنصات، غالباً ما تتم هذه التجارة الرقمية دون رقابة على الجودة أو الالتزام بالمعايير الاقتصادية والقانونية، ما يثير تـسـاؤلات حـول أثرها على سلوك المستهلك والاقتصاد الوطني.

أثر التجارة غير المنظمة

الدكتور ذو الفقار عبود، أستاذ الاقتصاد فـي جـامـعـة الـلاذقـيـة، يـوضـح أن انتشار التجارة الإلكترونية غير المنظمة قد يكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني. ويقول: إن البيع عبر الإنترنت من دون رقابة على الجودة أو الضرائب يهدد الإيرادات الحكومية ويضعف استقرار الأسواق، كما يؤثر سلباً على ثقة المستهلك بالمنتجات المحلية.

ويضيف عبود أن هذا النمط من التسوق يضع صغار المنتجين والباعة الشرعيين في منافسة غير عادلة، إذ يتعين عليهم الالتزام بالمعايير القانونية والضريبية، بينما يمكن للباعة الإلكترونيين غير المنظمين بيع منتجاتهم بحرية.

بين التأييد والتحفظ

يـرى بـعـض الـمـواطـنـيـن أن الـبـيـع عبر الإنترنت يمثل فرصة اقتصادية وسهولة وصول للمنتجات، خصوصاً مع ارتفاع أسعار المحلات وصعوبة الحصول على بعض السلع ، وتقول سارة ربة منزل من اللاذقية: إن الشراء عبر الإنترنت يوفر الوقت والمجهود، وأحياناً نجد عروضاً أفضل مما في المحلات، حتى لو لم نعرف كل تفاصيل المنتج.

في المقابل، يحذر آخرون من المخاطر المالية والصحية لهذا النوع من التسوق. معين موظف يقول: كثير من المنتجات لا نعرف مصدرها أو جودتها، وأحياناً تصل سلع مغشوشة، وهـذا يضر بالاقتصاد ويضع المستهلك في موقف ضعيف.

فرص التجارة الإلكترونية المنظمة

يشير عبود إلى أن التجارة الإلكترونية المنظمة يمكن أن تسهم فـي تعزيز الاقتصاد الوطني، إذ توسع السوق وتتيح وصول المنتجات المحلية إلى جمهور أكبر ، كما تعزز المنافسة الصحية بين الشركات مع وجود رقابة واضحة.

وتـوفـر بـيـانـات دقـيـقـة عـن سـلـوك الـمـسـتـهـلـك لـتـحـسـيـن الـمـنـتـجـات وإستراتيجيات التسويق.

لكن أي فـرصـة اقتصادية دون إطـار قانوني ورقـابـي قـد تتحول إلـى تهديد للاقتصاد، خصوصاً إذا استمرت عمليات الشراء غير المنظمة في تجاوز الضرائب وعدم الالتزام بمعايير الجودة.

الترويج الإلكتروني وتأثيره على الاقتصاد السوري

تظل التجارة عبر مواقع التواصل سلاحاً ذا حدين وفق ما ذكـر الخبير الاقتصادي عبود وفرصة لتعزيز الحركة الاقتصادية الـرقـمـيـة، وفـي الـوقـت نفسه تـهـديـداً للاقتصاد الوطني إذا لم تُؤطر بقوانين واضحة وآليات رقابة فعالة. كل قرار شرائي فـردي، حتى لو بدا صغيراً، يصبح جـزءاً من المعادلة الاقتصادية الكبرى، ومؤثراً في سلوك المستهلك وثقة الجمهور بالمنتجات المحلية، واستقرار السوق الوطني.

الحرية
العـدد 24 | السنة الثانية | الأحـــد 11 كانـون الأول 2026 م

سوريا بين التحديات والفرص..

كيــف نبني اقتصــاداً قويــاً ومســتداماً؟

الحرية – باديه الونوس

رغـم التحديات الكبيرة التي تواجهها سوريا اليوم، يبقى لديها فرص وإمكانيات ضخمة بفضل مواردها الطبيعية المتنوعة، مثل الزراعة والصناعة، وكذلك ثرواتها البشرية المؤهلة التي تشكل قاعدة صلبة لإعادة بناء اقتصاد قوي.

سؤال نطرحه على الباحث الاقتصادي محمود المحمد، كيف يمكن لسوريا أن تحقق اقتصاداً قوياً ومستقراً؟ وما هي نقاط القوة والضعف لديها؟ ما هي الحلول العملية لتحقيق هذا الهدف وفق الإمكانات المتاحة؟

لأن قـوة أي بلد مـن قـوة اقتصادها ، يؤكد الباحث محمود المحمد أهمية ضمان اقتصاد قـوي ومتين لسوريا بعد تحديد عـوامـل الـقـوة التي يمكن العمل عليها والعمل على تجاوز الضعف ويتحقق ذلك بتضافر الجهود وبإشراك القطاع الخاص لكونه شريكاً وطنياً في بناء اقتصاد سوريا الجديدة.

نقاط القوة

يشير الباحث الاقتصادي إلى العديد من نقاط القوة التي تتميز بها سوريا منها :

– الموقع الاستراتيجي الـذي تتميز به سوريا، حيث تقع عند مفترق طرق مهم فـي الـشـرق الأوســط، مـا يسهل التجارة الإقليمية.

– الموارد الطبيعية التي تمتلكها من النفط والغاز إلى الـزراعـات المختلفة، هذه الموارد تزود الاقتصاد بقاعدة واسعة.

– الثقافة والتراث، حيث تمتلك تاريخاً غنياً وجاذبية سياحية تستحق إعادة الإعمار.

– القوة العاملة من قاعدة شابة وذات خبرة يمكن تطويرها والاستفادة منها.

التحديات ونقاط الضعف

وفـي المقابل هناك العديد من نقاط الضعف وهذا ما يجب التركيز عليه منها:

– تدمير البنية التحتية بسبب الحرب، تعاني شبكات النقل والطاقة من أضرار كبيرة.

– عدم الاستقرار في بعض المناطق ما يؤثر في الإنتاجية والصناعة والزراعة.

– الأزمـة المالية والتي تتمثل في نقص في السيولة وضعف في القطاع المصرفي وصعوبات في تمويل المشاريع.

– نـزوح الـكـفـاءات العلمية المؤهلة والمدربة من البلاد وهذه خسارة كبيرة يجب العمل على استردادها لبناء سوريا الجديدة.

– الفساد وضعف التشريعات وهـذا ما يشكل عقبة أمام الاستثمار والتنمية.

فرصة تاريخية للنهوض

يرى أنه رغم التحديات هناك فرص حقيقية أمام سوريا لإعادة الانطلاق من خلال عدة محاور :

– إعـادة الإعـمـار ويـكـون مـن خـلال ضخ استثمارات جديدة وتنشيط الإنتاج الوطني.

– تطوير الصناعات التصديرية والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة وليس فقط تصدير المواد الخام.

– تحسين بيئة الاستثمار العمل على تحديث القوانين، مكافحة الفساد، وتوفير ضمانات للمستثمرين.

– دعـم القطاعات الحيوية كالزراعة، الصناعات الغذائية، والطاقة.

إصلاحات جذرية مطلوبة

لإرسـاء اقتصاد قـوي، يجب تنفيذ إصلاحات مهمة وفق رؤية الباحث الاقتصادي المحمد تشمل:

– إعـادة بـنـاء البنية التحتية وتحديث المصانع والمزارع.

– جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ببيئة آمنة ومحفزة.

– تنمية قـطـاعـات الـزراعـة، الصناعة، والتكنولوجيا.

– تعزيز الشفافية والحوكمة لضمان بيئة مستقرة للاستثمار.

– حل مشكلات العقوبات وإعادة هيكلة القطاع المالي.

خطوات عملية

وبموازاة ذلك يقترح الباحث الاقتصادي عدة خطوات عملية لا بد من العمل عليها:

– الإصـلاحـات المؤسسية والتشريعية: تبسيط الإجـراءات، تقليل القيود، وتطوير القوانين لتكون أكثر جاذبية.

– دعم الصناعات الأساسية: مثل الغذاء والنسيج، مع توفير الطاقة بأسعار مناسبة.

– تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة: لزيادة الإنتاجية والحفاظ على المحاصيل.

– الاستثمار في الطاقة المتجددة: كالطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء بأسعار مستدامة.

– تحسين الخدمات الأساسية: الكهرباء، الإنترنت، وخدمات النازحين واللاجئين.

إشراك القطاع الخاص

يؤكد المحمد أهمية إشراك القطاع الخاص في بناء الاقتصاد كونه شريكاً وطنياً عبر توفير بيئة آمنة ومستقرة لجذب الاستثمارات.

– دعم أعمال القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد.

– إصـلاح المـؤسـسـات المالية والبنك المركزي لتعزيز السيولة وتمويل المشاريع.

بناء العلامات التجارية المميزة..

ضرورة ملحة للنهوض بالقطاع الصناعي السوري

الحرية– هناء غانم

فـي ظـل الـتـحـولات الاقـتـصـاديـة المتسارعة التي يشهدها العالم، يُعتبر بناء العلامات التجارية المميزة ضـرورة ملحة للنهوض بالقطاع الصناعي السوري، كما أوضـح الخبير الاقتصادي فيصل العطري، حيث أشار إلى أن التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي في سوريا لا ينبغي أن تكون عائقاً أمام تحقيق النمو، بل فرصة للانتقال من مجرد الإنـتـاج التقليدي إلى الابتكار والتميّز الذي يخلق هوية تجارية ذات قيمة مضافة.

وأضاف العطري في تصريح لـ"الحرية": العالم اليوم لم يعد يقيم المنتجات بناءً على حجم الإنـتـاج أو التكلفة فقط، بل على ما تقدمه هذه المنتجات من قيمة عبر تصميمها الفريد وابتكارها، وفي هذا السياق أصبح بناء العلامة التجارية سمة أساسـيـة للنجاح فـي الأســواق المحلية والعالمية، فالهوية التجارية هي من يصنع الـفـارق، مشيراً إلـى أن سـوريـا، التي تضم العديد من المصانع المتميزة، تحتاج إلى تبني ثقافة الابتكار والإبداع لتعزيز وجودها في الأسواق الدولية.

وأبرز العطري أن التحديات التي يواجهها الصناعيون الـسـوريـون تتمثل فـي غياب استراتيجيات التسويق الفعالة وتصميم المنتجات المتميز، وهـو مـا يجعل من الضروري تحديث الآليات الإنتاجية والتوجه نـحـو اسـتـقـطـاب مصممين محترفين وفـرق تسويق مبدعة، ومـن خـلال هذه الاستراتيجيات، يمكن للمصانع السورية أن تنقل منتجاتها إلى مستوى أعلى من حيث الجودة والقيمة المضافة، ما يفتح الأفق أمام التصدير وزيادة فرص العمل.

التحديات وسبل تجاوزها

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن التوسع فـي الـتـسـويـق الـرقـمـي والاسـتـفـادة من منصات التجارة الإلكترونية، يمكن أن تكون خطوة محورية لتمكين الصناعيين السوريين من التنافس عالمياً، كما شدد على أن تحويل المصانع السورية إلى علامات تجارية قوية لن يساهم فقط في تحسين جودة المنتجات، بل سيكون له دور بارز في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ما يساهم في تحفيز الاقتصاد السوري بشكل عام.

تفتح أسواقاً جديدة

وفي ختام تصريحه أضاف العطري: إذا أراد القطاع الصناعي السوري أن يستعيد مكانته في الأسـواق العالمية، يجب على الصناعيين السوريين أن يتبنوا التحول نحو بناء العلامات التجارية المميزة، ويستثمروا في هوية منتجاتهم من أجل زيادة العوائد وتحقيق التنمية المستدامة، بهذا يمكن تحويل التحديات إلـى فـرص، والاقتصاد الـسـوري إلـى لاعـب قـوي فـي الأســواق العالمية.

بعد ظهور ملامح الرؤية المستقبلية للاقتصاد السوري..

خفض التكاليـف أولى خطوات دعم الإنتاج المحلي

الحرية– مركزان الخليل

الجميع ينظر إلى حالة مثالية للإنتاج المحلي، وزيـادة فاعليته فـي السوق المحلية والخارجية على السواء، وهذه الحالة تحتاج لكثير من الدعم حتى نصل إلى المستوى الـذي نستطيع من خلاله تحقيق هذه الفاعلية والثبات في الأسواق من خلال السعر والـجـودة، وهـذا لا يتم إلا بتحقيق معادلة خفض تكاليف الإنتاج في المستلزمات، لاسيما المواد الأولية والتصنيعية وما يرتبط بها من تكاليف مرافقة.

ثقة متزايدة

وهـنـا لابـد أن نـقـول إن معظم المؤشرات الإنتاجية تؤكد أن العام الحالي سوف يحقق الكثير من هذه المعادلة، وتحقيق نتائج أفضل على صعيد الإنتاج وتطوير الحالة الاقتصادية العامة، وفق رأي المهندس عصام غريواتي ورئيس غرفة تجارة دمشق خلال حديثه لـ"الحرية" مؤكداً أن الثقة بالاقتصاد السوري تتزايد يوماً بعد آخر، بفضل مناخ الأعمال الأكثر تشجيعاً، والأنظمة والتشريعات الواضحة، وتوفر كوادر بشرية مؤهلة ومدربة، قادرة على إدارة المرحلة الجديدة.

رؤية اقتصادية مستقبلية

وبين غريواتي أن الرؤية الاقتصادية المستقبلية بدأت تتبلور، استعداداً لمرحلة جـديـدة عنوانها الانـفـتـاح والتنافسية والتحول الرقمي، ودعـا إلـى بـذل كافة الجهود لرسم ملامح خارطة الطريق الجديدة للاقتصاد الـسـوري، والـوصـول به الى مواقع متقدمة بين الاقتصادات العالمية الكبرى..

التحديات والتفاؤل

ويبني "غريواتي" توقعاته في التحسن مـن خـلال الـمـؤشـرات والإجـــراءات التي تتخذها الحكومة لـزيـادة الإنـتـاج ورفـع معدلات نجاح الحالة الاقتصادية العامة، حيث توقع أن يكون العام الحالي مليئاً بالتحديات، ولكنه سيكون في الوقت ذاته مليئاً بالعمل والنشاط الداخلي والخارجي.

وأضاف: توقعات النمو الاقتصادي ستكون أفضل من العام الماضي، مشيراً إلى أن القطاع الخاص السوري أصبح أكثر تفاؤلاً من أي وقت مضى، وأن الصعوبات المالية والمصرفية والتكنولوجية ولّت وأصبحت من الزمن الماضي.

آفاقاً جديدة لخفض التكاليف

وضمن الإطار ذاته أكد الصناعي غسان الكسم ونائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها أن رفع العقوبات الأمريكية، بما في ذلك قانون قيصر، سيفتح آفاقاً واسعة لقطاع الأعمال الـسـوري، مشيراً إلـى أن النتائج الإيجابية ستظهر بشكل ملموس فـي جـوانـب كـثـيـرة منها الاقـتـصـادي والمصرفي والاستثماري وانعكاس ذلك بكليته على الواقع الاجتماعي، بما فيها تحسن مستويات دخـل الأسـر السورية، وتتناسب مع الحالة الجديدة للاقتصاد الوطني.

انخفاض تكلفة الاستيراد والتمويل

مـع الإشـارة إلـى أن رفـع العقوبات سيؤدي إلـى انخفاض تكلفة الاستيراد والتمويل، مـع فتح قـنـوات الاعتمادات البنكية والتأمين والشحن، ستنخفض تكلفة إدخـال الـمـواد الأولـيـة والآلات، وسيُختصر الوقت اللازم لذلك، ما ينعكس فوراً على الصناعة والتجارة، دون تجاهل عودة التحويلات الرسمية ودورها الإيجابي، إذ من المتوقع عودة التحويلات الرسمية، ولو جزئياً، بدلاً من الاعتماد على السوق الـسـوداء، وذلـك فـي حـال توفر قنوات مصرفية واضحة والامتثال المالي.

إعادة تأهيل البنية التحتية

والجانب المهم الـذي يعزز الإنتاجية المحلية يكمن في "إعادة تأهيل البنية التحتية"، حيث أشـار الكسم إلـى أن البنك الدولي بدأ فعلياً بالعودة بمشاريع وتمويلات لقطاع الكهرباء، ما يعطي إشارة إيجابية بأن المسار "تنموي" يمكن أن يتوسع إذا تحسن المناخ الاقتصادي، وتُعد إعادة تأهيل الشبكات ومحطات التوليد وقطع الغيار مفتاحاً أساسياً لعودة دوران عجلة الإنتاج من بدايتها وحتى نهايتها.

مع تأكيد أن هذه التطورات ستساهم في تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج السوري، ما يمهد الطريق نحو انتعاش اقتصادي شامل.

أحداث فنزويلا ترفع أسعار النفط عالميّاً.. ولا تأثير مهم على سوريا

الحرية – ميليا اسبر

شهدت فنزويلا مؤخراً اضطرابات سياسية واسعة أعقبت اعتقال رئيسها نيكولاس مادورو من قبل الولايات المتحدة، ما انعكس مباشرة على أسواق الطاقة العالمية، إذ تسببت هذه الأحـداث في ارتفاع أسعار النفط نتيجة المخاوف من تراجع الإمدادات، خاصة أن فنزويلا تُعد من الـدول المنتجة للنفط رغم تراجع حصتها في السوق العالمي خلال السنوات الأخيرة.

وفي هذا السياق، أكد الباحث في الشأن الاقتصادي إيهاب اسمندر لصحيفة "الحرية" أنه لمعرفة تأثير ما حدث في فنزويلا على أسعار النفط ينبغي أولاً أخذ العوامل المستقلة المؤثرة في هذه الحالة بعين الاعتبار، مثل الحصة السوقية لفنزويلا من النفط وحجم إنتاجها، والطلب الكلي في العالم على النفط، إضافة إلى كمية إنتاج دول "أوبك" وقدرتها على زيـادة الإنتاج للتعويض، وكذلك الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

العقوبات الأمريكية

وأوضح اسمندر أن فنزويلا تعاني من تراجع إنتاجها النفطي بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، وما نتج عنها من صعوبات في التكرير ونقص الاستثمارات والتقنيات، إضافة إلى عدم القدرة على تسويق الإنتاج (بحسب الحكومة الفنزويلية).

وأشار إلى أن إنتاج النفط الفنزويلي تراجع حالياً إلى أقل من مليون برميل يومياً، في حين يبلغ الإنتاج العالمي نحو 100 مليون برميل يومياً، أي أن حصة فنزويلا لا تتجاوز 1% من السوق.

ارتفاع بنسبة 7% في الأسعار

وذكر اسمندر أنه وفق النموذج التنبؤي، فإن فقدان 1% من الإنتاج العالمي من النفط يـؤدي إلى ارتفاع

الأسعار بنسبة تقارب 7%، أي ما يعادل زيـادة بين 4 و6 دولارات للبرميل، لكنه أوضـح أن هذا الارتفاع قد يكون محدوداً ولفترة قصيرة بسبب عدم نمو الطلب العالمي على النفط حالياً، مشيراً إلى إمكانية تعويض النقص من قبل السعودية ودول الخليج وروسيا ودول "أوبك"، إضافة إلى وجود مخزونات نفط استراتيجية لدى الولايات المتحدة ودول أخرى يمكن استخدامها لتغطية العجز.

كما بيّن الباحث الاقتصادي أنـه من المتوقع بعد استقرار الوضع في فنزويلا أن يعود إنتاج النفط بالتعاون مع الولايات المتحدة نفسها، مؤكداً ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تزايد اعتماد العالم على مصادر الطاقة المتجددة التي قد تقلل من أهمية النفط نسبياً.

تأثير أحداث فنزويلا على سوريا

وفي السؤال حول تأثير الأحـداث في فنزويلا على سوريا، أجاب اسمندر أن العلاقات السورية – الفنزويلية متوقفة حالياً، ولا يوجد استيراد للنفط من فنزويلا منذ فترة طويلة، وبالتالي ليس هناك أي تأثير مباشر على سوريا. وأضاف أن تعقيدات الحالة السورية والانكماش الاقتصادي يجعلها أكثر تـأثـراً بالترتيبات المتعلقة بالمنطقة وبمواقف الـدول الكبرى، وفـي مقدمتها الولايات المتحدة، تجاه مسار الأمور في البلاد، وتابع: "لا أعتقد أن أحداث فنزويلا لها تأثير مهم على الوضع السوري حالياً."

العـدد 24 | السنة الثانية | الأحـــد 11 كانـون الأول 2026 م

الحرية

مصدر للدخل والخير.. تربية النحل في سوريا تواجه تحديات وجودية لاسيما التغيرات المناخية

الحرية – مركزان الخليل

تحـديات كـبـيـرة تـفـرض نـفـسـهـا على الساحة السورية مرتبطة بالظروف السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، إلـى جانب التحولات الكبرى التي ظهرت خـلال العام الماضي، ومازالت مستمرة بـدءاً من أول أيام التحرير، وصولاً الى إنهاء حالة الحصار الاقتصادي وإلغاء العقوبات وأخطرها قانون قيصر.

هـذا بـــدوره فـرض واقـعـاً اقـتـصـادياً جديداً، نحتاج فيه لتضافر الجهود في كل القطاعات، لكن الاقتصادي أهمها، وضرورة الاستفادة من كل مكوناته، وقطاع النحل وتربيته من أولويات ذلك.

خطورة مستمرة

يرى الخبير الزراعي المهندس عبد الرحمن قرنفلة أن أخطر ما تعرض له اليوم قطاع النحل في سوريا، حرائق الغابات، والتغير في الحالة المناخية، ناهيك بالتعديات التي حدثت، ومازالت تحدث على أيدي البشر والتأثيرات السلبية الـتـي أظـهـرتـهـا خـلال الـمـراحـل السابقة، وانعكاسها السلبي على الحياة البشرية، والطبيعة الإنتاجية لجميع مكونات الإنتاج الحيواني والنباتي، في مقدمتها "إنتاج العسل" الذي يعتبر من أهم المواسم التي تتغنى بإنتاجيتها العالية.

الحفاظ على التنوع الحيوي

وأشار قرنفلة في تصريحه لـ"الحرية" إلى أن تربية النحل في المناطق الجافة وشبه الجافة تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحفاظ على التنوع الحيوي وتوازن توزع الأنواع النباتية، وتعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة، وتعتبر مـن المشاريع متناهية الصغر والمولدة للدخل، وتساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، كما تدعم تربية النحل قطاع الثروة الحيوانية، بإخصاب نباتات المراعي الطبيعية، ولا تتنافس تربية النحل على الموارد الأخرى التي يحتاجها البشر أو تلك اللازمة للماشية وهي تربية صديقة للبيئة، كما لا تحتاج أراضي زراعية، ولا تتطلب امتلاك الأرض، أو استئجار أرض، وخصوبة التربة ليست مسألة مهمة للنظر فيها، والأعلاف ليست مشكلة أيضًا لأنها تتغذى على موارد غير مستخدمة: "الرحيق وحبوب اللقاح" وتتناسب جيدًا مع أنظمة المشاريع الصغيرة.

حقائق اقتصادية

ونـوه قرنفلة بـأنـه وفـقـا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، يعتمد الأمـن الغذائي والتغذية وصحة البيئة على التأبير"إخصاب الأزهار بواسطة النحل"، عـن طريق نقل حبوب اللقاح، من الأزهـار المذكرة إلى مياسم الأزهـار المؤنثة"، حيث يسهم النحل وغيره من الملقحات في 35 بالمائة من إجمالي إنتاج المحاصيل في العالم، فيقوم بتلقيح 87 من أصل 115 محصولًا غذائيًا رئيسياً في جميع أنحاء العالم، التلقيح مسؤول عن ما يقرب من 90 بالمئة من نباتات الزهور البرية، وزهور المراعي الطبيعية و 75 بالمئة من المحاصيل الصالحة للأكل، والأهم أن النحل الذي يزور الأزهار، يوفر وظيفة بيئية مهمة لإنتاج المحصول العالمي، من خلال خدمات التلقيح الخاصة به، قدرت القيمة الاقتصادية الإجمالية لتلقيح المحاصيل في جميع أنحاء العالم بـ 153مليار يورو سنويًا.

تهديدات متنوعة

إلا أن قطاع النحل يتعرض لتهديدات كبيرة وتشمل التهديدات الأكثر إلحاحًا لبقاء النحل على المدى الطويل: تغير المناخ، وفقدان الموائل وتجزئتها، والنباتات والنحل الغازية، والتنوع الجيني المنخفض، وانتشار مسببات الأمـراض عن طريق النحل المُدار تجاريًا، والمبيدات الحشرية وغيرها.

المناخ أخطر التحديات

تغير المناخ هو أحـد أكبر التهديدات التي تواجه النحل، وفق قرنفلة، فارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط الأمطار، وفقدان الموائل الطبيعية، جميعها تؤثر سلبًا على النحل، بالإضافة إلى ذلـك، فإن استخدام المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية الأخرى في الزراعة يمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على النحل أيضاً وبكثرة.

تربية النحل تتطلب استثمارات أولية، وتكاليف صيانة، وتدريبًا خاصًا، بالإضافة إلى ذلك، فإن التقلبات في أسعار العسل يمكن أن تؤثر على ربحية المشروع، ومع ذلـك فـإن تربية النحل يمكن أن تكون مصدرًا مهمًا للدخل، خاصة في المناطق الريفية.

التحديات الاجتماعية

ويـرى قرنفلة أن تربية النحل يمكن أن تكون مـصـدرًا مهمًا للتوظيف في المناطق الريفية، ومع ذلك فإن التحديات الاجتماعية مثل نقص التدريب، ونقص المعرفة، يمكن أن تكون عائقًا أمام تطوير هذا القطاع.

تنينان بحريان يسببان خسائر زراعية بطرطوس

الحرية – رفاه نيوف

تسبّب تنين بحري ضرب قرى سمريان والمنطار بمحافظة طرطوس يوم أمس، بتضرر عدد من البيوت الزراعية المحمية المزروعة بخضراوات (الفليفلة والباذنجان)، كما ضرب تنين بحري مرتفع يوم أمس موقع الباصية ببانياس، وأدّى إلى تطاير شرائح النايلون عن بعض البيوت الزراعية المحمية في المنطقة وتضرر المزروعات فيها.

مدير زراعة طرطوس الدكتور محمد عدنان أحمد أكد بتصريح لـ "الحرية" أن اللجان المكانية في الوحدات الإرشادية وصندوق الجفاف والكوارث باشرت أعمالها بتفقد القرى المتضررة وحصر الأضرار الأولية، بإشراف رؤساء الدوائر الزراعية بطرطوس وبانياس.

«المنافذ والأشغال العامة» تبحثان توسعة وتأهيل منفذ باب الهوى الحدودي

الحرية

عُـقـد فـي مـنـفـذ بـاب الـهـوى الحدودي اجتماعٌ رسمي جمع السيد قتيبة بـدوي رئـيـس الهيئة العامة للمنافذ والجمارك، والسيد مصطفى عـبـد الـــرزاق وزيـــر الأشـغـال العامة والإسـكـان، وذلـك في إطـار التنسيق المشترك بين الجهات المعنية لتطوير العمل في المنافذ الحدودية.

وركّز الاجتماع على أعمال توسعة المنفذ وتـأهـيـل بنيته التحتية بما يتناسب مع حجم الحركة المتزايدة، حيث جرى بحث خطط تجهيز صالات المسافرين، وتطوير ساحات الجمارك، وتحسين الطرقات،بما يضمن انسيابية حركة العبور، ورفع مستوى الخدمات المقدّمة للمسافرين والتجّار.

كما تناول اللقاء آليات التنفيذ، وتوزيع الأدوار بين الجهات المختصة، والـجـدول الزمني المقترح للأعمال، بما ينسجم مع متطلبات السلامة، والمعايير الفنية المعتمدة، ويسهم في تحسين الأداء التشغيلي للمنفذ.

ويأتي هـذا الاجتماع فـي سياق الـجـهـود الـحـكـومـيـة الـمـتـواصـلـة لتحديث المنافذ الـحـدودية ورفـع كفاءتها، بما يعزّز دورها الاقتصادي والخدمي، ويواكب متطلبات المرحلة الحالية.

عودة الحياة إلى أحياء حلب المحررة..

مجلس المدينة يبدأ تنفيذ خطة خدمية شاملة

الحرية – جهاد اصطيف

بـدأ مجلس مدينة حلب تنفيذ خطة خدمية متكاملة في أحياء الشيخ مقصود والأشـرفـيـة وبني زيـد، وذلـك فـي أعقاب الأحـداث الأخـيـرة التي شهدتها الأحياء وأثـرت بشكل مباشر على الحياة اليومية للسكان، في خطوة لاقت ارتياحاً واسعاً لدى الأهالي.

وشملت الأعـمـال التي انطلقت منذ اللحظات الأولـى لتحرير المنطقة بفتح الشوارع، وترحيل الأنقاض وإزالـة السواتر، وتنفيذ حملات نظافة واسعة، في إطار مساع لإعـادة الاستقرار وتحسين الواقع المعيشي، وتأمين بيئة آمنة تتيح عودة الأهالي إلى منازلهم وممارسة حياتهم الطبيعية.

وأكـد رئـيـس مـجـلـس مـديـنـة حلب المـهـنـدس طـلال الـجـابـري فـي تصريح لصحيفتنا "الـحـريـة" أن الـفـرق الفنية والهندسية تعمل على مدار الساعة، مشيراً إلى أن هذه الجهود ستستمر خلال الأيام المقبلة حتى يتم تأهيل الطرقات بشكل كامل وضمان توافر الخدمات الأساسية للسكان.

ارتياح شعبي واضح

وانعكست هذه الإجـراءات بشكل مباشر على حياة المواطنين، حيث عبّر سكان الأحـيـاء عن ارتياحهم الكبير لـمـا يـشـهـده الـواقـع الـخـدمـي من تحسن ملموس بعد فترة من التوتر والاضطراب.

يقول خليل أحـمـد، أحـد سكان حي الأشرفية : "منذ فترة طويلة لم نشهد حركة آليات وفـرق خدمية بهذا الشكل، فتح الطرق وإزالـة الـركـام أعـاد لنا الأمل بأن الأمور بدأت تعود إلى طبيعتها، وهذا يخفف كثيراً من معاناة الأهالي".

بـدورهـا، تشير سلمى اصطيفي إلى أن أعمال النظافة وفتح الشوارع سهلت حـركـة السكان بشكل كبير، مضيفة : "كنا نعاني من صعوبة التنقل ووصـول الخدمات، أما اليوم فالوضع أفضل بكثير، وهناك إحساس بأن المدينة لم تنس أبناء هذه الأحياء".

انعكاس مباشر على الحياة المعيشية

لا شك أن فتح الطرقات وإزالة المخلفات مكّن الأهالي من الوصول إلى منازلهم ومحالهم التجارية بسهولة، كما أسهم فـي عـودة حركة النقل وتـدفـق المواد الأساسية، وهـو ما انعكس إيجاباً على الوضع المعيشي بعد فترة من الجمود والقلق.

ويـؤكـد محمد أحـمـد، صاحب متجر في حي الأشرفية أنـه مع فتح الشوارع عاد الزبائن، وأصبح بإمكاننا إدخال البضائع بشكل طبيعي، هذا الأمر أعاد الحياة إلى السوق وقلل من الأعباء الاقتصادية التي كنا نعيشها.

دور إيجابي لمجلس المدينة

ولعل الزيارات الميدانية التي قام بها رئيس مجلس مدينة حلب إلـى الأحـيـاء، وتوجيهه فرق الطوارئ لفتح الطرق وإزالة الـسـواتـر، إضـافـة إلـى إعـادة فتح طريق الكاستيلو – دوار الليرمون، شكلت رسالة طـمـأنـة واضـحـة لـلأهـالـي بـأن الجهود الـرسـمـيـة مـاضـيـة فـي تحسين الـواقـع الخدمي وتعزيز الاستقرار.

ويرى ياسر صوفان أحد سكان حي بني زيد أن هذا التحرك السريع أثبت أن مجلس المدينة حاضر إلى جانب الناس، وخاصة في هذه الظروف الحساسة.

نحو مرحلة أكثر استقراراً

وسـط هـذه الـجـهـود، يـأمـل سكان الأشرفية والشيخ مقصود وبني زيـد بأن تكون هذه الخطوات بداية لمرحلة جديدة من الاستقرار والخدمات المستدامة، بما يضمن عودة الحياة الطبيعية وتخفيف آثار الأحـداث الأخيرة التي ألقت بظلالها على تفاصيل حياتهم اليومية.

غرفة تجارة حلب تقدم مساعدات عاجلة للأسر النازحة في مراكز الإيواء

الحرية ـ أنطوان بصمه جي

تواصل غرفة تجارة حلب دورها الإنساني والتكافلي في دعم الأهالي النازحين من حيي الشيخ مقصود والأشرفية

والأحياء المجاورة والتخفيف من معاناتهم جـراء الأوضـاع الراهنة، بعد وصولهم إلى مراكز الإيواء العديدة المنتشرة في مدينة حلب.

وأوضح أمين سر غرفة تجارة حلب زين العابدين قاظان خلال تصريح لصحيفتنا "الحرية" أنه تم توزيع تقديم مساعدات إغاثية عاجلة شملت مواد غذائية وأغطية وفرش ووجبات غذائية على الأسر التي نزحت من أحيائها السكنية نتيجة الأعمال العسكرية التي شهدتها الأيام الأخيرة في عدة أحياء من المدينة.

وأكد أمين سر الغرفة أن هذه المبادرة تأتي استمراراً للعمل الإنساني الذي تقدمه غرفة تجارة حلب، وانطلاقاً من مسؤوليتها المجتمعية وحرصها على تعزيز قيم التضامن والتكافل بين أبناء المجتمع الحلبي الواحد.

وأشـار إلـى أن الغرفة ستواصل دورهـا الداعم للمواطنين، والعمل جنباً إلى جنب مع جميع المؤسسات والجهات الخيرية للتخفيف من وطأة الظروف الصعبة التي يمر بها أبناء المدينة.

ويأتي هذا النشاط تجسيداً عملياً لـدور مؤسسات القطاع الخاص والغرف التجارية في بناء جسور الأمـل ومـد يد العون لإخوانهم المواطنين في أوقات الشدائد، مساهمين في الحفاظ على نسيج المجتمع ووحدته.

استئناف ضخ المياه إلى حلب

الحرية

أعلن وزيـر الطاقة المهندس "محمد البشير" أن الوزارة أعادت ضخ المياه إلى مدينة حلب بعد توقف لساعات، مؤكداً استمرار الجهود لضمان استقرار الخدمة وتوفير الاحتياجات الأساسية للأهالي.

وكانت وزارة الطاقة قد قد أوضحت للرأي العام تفاصيل توقف ضخ المياه من محطة البابيري في ريـف حلب الشرقي، نتيجة اعتداء مباشر من عناصر تابعة لتنظيم قـسـد، ومـا تـرتّـب عليه مـن أضـرار طالت الخدمات الأساسية للمواطنين.

وأكـدت الـوزارة أنها تبذل كل الجهود الممكنة لإعـادة ضخ المياه بأسرع وقت، وتحمّل الجهات المعتدية كامل المسؤولية عن هذا الانقطاع وما نتج عنه من آثار إنسانية وخدمية.

تأهيل وتحسين جودة الخبز في أفران الشيخ مقصود والأشرفية أولوية

الحرية

أجـرى مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حلب "إبراهيم البليخ" جولة ميدانية إلى عدد من الأفران في حيّي الشيخ مقصود والأشـرفـيـة، وذلـك عقب تسلّم المديرية إدارة هـذه الأفـران بعد أن كانت تحت سيطرة تنظيم قسد.

وخلال الجولة اطّلع "البليخ" على واقع عمل الأفـران، مشيراً إلى أن حالتها الحالية سيئة وتحتاج إلـى تأهيل شامل، ومؤكداً العمل على تجديدها وصيانتها بما يضمن مطابقتها للمواصفات الصحية المعتمدة، وتحسين جودة الرغيف المقدّم للمواطنين.

كما شـدّد البليخ على حـرص المديرية على تأمين المواد الأولية اللازمة لاستمرار عمل الأفـران، وفـي مقدمتها الطحين والـمـازوت، بما يضمن استقرار إنتاج الخبز وتلبية احتياجات الأهالي في المنطقة.

الحرية
العـدد 24 | السنة الثانية | الأحـــد 11 كانـون الأول 2026 م

جسر «عين البوجمعة» يقترب من إنهاء أعمال تأهيله وخطة استثمارية واسعة للخدمات الفنية في دير الزور

الحرية – عثمان الخلف

شارفت أعمال إعادة تأهيل جسر "عين البوجمعة"، الرابط بين قرى وبلدات الريف الغربي لدير الزور وصولاً إلى مركز المحافظة، والتي انطلقت في الرابع من تشرين الأول من العام الفائت، على الانتهاء.

وأشار مدير الخدمات الفنية في المحافظة، المهندس عبد الهادي الصالح، في تصريح لصحيفة "الحرية"، إلى أن الأعمال نُفذت من قبل شركة "السلامة الذهبية" لصاحبها سليمان الحاج علي، أحد أبناء بلدة المسرب، في إطار التمويل المقدم من قبله لحملة "دير العز"، حيث خصص تبرعاته لهذا الغرض، وذلك بالتعاون مع مديريتي الخدمات الفنية والمواصلات الطرقية، وفرق الهندسة التابعة للفرقة 66 في الجيش العربي السوري، وقد تمت حينها إزالة ما تبقى من الجسر المتصدع، وإنشاء طريق ترابي لتسهيل حركة المرور بشكل مؤقت، علماً أن المدة العقدية للمشروع هي شهران، فيما تجاوزت الكلفة الإجمالية للمشروع

200 ألف دولار أمريكي.

وكان مدير شركة "السلامة الذهبية"، المهندس عبدالله سليمان الحاج علي، ابن المتبرع، قد أوضح في حديث سابق لـ"الحرية" أن الأعمال تجري بالتنسيق مع مديريتي الخدمات الفنية والطرق المركزية، وبمشاركة فريق عمل مؤلف من مهندسين ومسّاحين متخصصين بالجسور والطرق قادمين من المملكة العربية السعودية، ويتبعون للشركة المتبرعة، لافتاً إلى أن ما قدمه والده بهذا الصدد هو جزء من واجبه تجاه إعمار محافظته والبنى التحتية فيها.

ويُعد جسر "عين البوجمعة" رابطاً حيوياً بالنسبة للريف الغربي في محافظة دير الزور، وقد عانى الأهالي منه كثيراً بسبب موقعه المنحدر، حيث تسبب بحوادث عديدة عبر السنوات الماضية، ليُطلق عليه أبناء دير الزور لقب "طريق الموت".

ويقع الجسر على بعد 15 كم غرب مدينة دير الزور، وهو جسر أثري يعود للعصر الروماني، حيث آثار "عين أبو جمعة"، وقد تعرض لأضرار أدت لانهيار أجزاء منه إثر استهدافه من قبل طيران النظام البائد.

من جانب آخر، كشف مدير الخدمات الفنية عن إعداد المديرية خطة طموحة لأعمال الاستثمار خلال العام الجاري 2026، وذلك بناءً على ما أبلغت به المحافظة بحصولها على موازنة لهذه الأعمال تُقدر بـ127 مليار ليرة سورية، وستتضمن الخطة تأهيل 80 مدرسة، ومدّ مجبول إسفلتي بطول يصل إلى 60 كم في أرياف دير الزور. وأوضح أن أعمال المديرية خلال العام الفائت 2025 اقتصرت على الأعمال الخدمية، من حملات إزالة الأنقاض ومخلفات الحرب، وتسوية الشوارع والساحات، وإزالة الحواجز، بينما كان الشق الاستثماري شبه متوقف، واقتصر على متابعة خطة العام 2024.

155 مدجنة خارج دائرة الاستثمار في السويداء

الحرية –طلال الكفيري

يبدو أن أكثر من 155مدجنة أغلقها أصحابها في السويداء، خلال الأشهر الأربعة الماضية، لعدم تمكنهم من الاستمرار في العمل، بسبب ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، و عدم قدرتهم الوصول إليها نتيجة الأحداث التي تمر بها المحافظة، الأمر الذي أبقى أصحابها بلا مورد رزق يقيهم عبء الأوضاع المعيشية الصعبة.

عدد من المربين أكدوا لـ "الحرية" أن الارتفاع المتلاحق وغير المتوقف لأسعار مستلزمات الإنتاج" كالمادة العلفية والأدوية البيطرية والمحروقات" كان من أهم الأسباب الرئيسة التي أدت إلى عزوف عدد كبير من المربين عن العمل، لأنه مازال المتحكم الوحيد ببورصة أسعارها التجار والسماسرة، لعدم توفرها خاصة المادة العلفية بشكلٍ كافٍ لدى المؤسسة العامة للأعلاف، لأن توزيعها ما زال وللأسف محكوماً بنظام الدورات العلفية، وهذا بكل صراحة أوصل سعر الطن الواحد من الصويا لدى السوق المحلية إلى نحو 13 مليون ليرة، بينما مادة الذرة وصل سقف مبيعها إلى نح 7 ملايين ليرة، والنخالة إلى نحو 4 ملايين ليرة.

معاون مدير زراعة السويداء لشؤون الثروة الحيوانية الدكتور محمود سعيد أوضح لـ " الحرية" أن مربي الدواجن في السويداء تعترضهم العديد من الصعوبات أهمها ارتفاع أسعار المحروقات اللازمة لعملهم " مازوت – فحم- حطب" لشرائها من السوق السوداء، إضافة لرداءة بعض أنواع الصيصان وعدم مقاومتها للأمراض، ما يؤدي إلى نفوقها، وإلحاق خسائر بالمربي، بينما المسألة الأهم هي انعدام المنافذ التسويقية خارج المحافظة سواء للفروج أو مادة البيض، ما أبقى التسويق محصوراً بالسوق المحلية داخل المحافظة ولفت سعيد إلى أن عدد المداجن التي ما زالت تعمل 172 مدجنة، بينما خرجت 155 مدجنة من دائرة الاستثمار للأسباب المذكورة آنفاً.

«الصوراني» السد الأول في سوريا لتخزين مياه الشرب.. لكن مع إيقاف التنفيذ

الحرية – سمر رقية

شيّد سد الصوراني بمنطقة الشيخ بدر بمحافظة طرطوس في عام 2004 لتخزين المياه واستخدامها لأغراض الشرب والري للقرى المطلة على جسم السد، لكن المفارقة الغريبة للآن لم يقم السد بالمهمة التي أنجز لأجلها، والعذر أن مياه بحيرة السد تتعرض لملوثات من مصادر متعددة، ما حال دون استخدامه لأغراض الشرب.

ارتفاع جسم السد 40 متر طول جسم السد 240متر غزارة المفيض 178متر مكعب بالثانية ... طول البحيرة 2.25 كم

و كان الهدف من إنشائه تغذية المناطق المحيطة والمطلة على السد بالمياه، باعتباره السد الأول في سوريا الذي أنشئ لتخزين مياه الشرب، وللحق أضاف السد قيمة سياحية فائقة للمنطقة، من خلال المنظر الجميل للبحيرة والذي ساهم في إقامة العديد من المطاعم والاستراحات الشعبية المطلة والمحيطة للسد، كما ساهم في رفع قيمة الأراضي المجاورة له.

مدير الموارد المائية بطرطوس المهندس محمد محرز أكد في تصريح لـ"الحرية" أنه تم تنفيذ سد الصوراني في قرية الصوراني لدعم قطاع مدينة الشيخ بدر بمياه الشرب فقط، ولم يتم استثمار السد حتى تاريخه لأغراض الشرب لعدم استكمال إنجاز شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة للتجمعات السكنية، ضمن الحوض الصباب لبحيرة التخزين في قطاع برمانة المشايخ و القرى المحيطة.

ووفق محرز فإنه يتم حالياً وضع رؤية جديدة للسد ليصار إلى استخدامه لأغراض متعددة (ري + شرب) في المنطقة المحيطة، ويتم العمل بالتوازي لرفع التلوث عن بحيرة السد من خلال منظومات الصرف الصحي ومحطات المعالجة.

حلول لتخفيف الاختناق المروري وتحسين واقع النقل في طرطوس

الحرية – رنا الحمدان

تعيش مدينة طرطوس منذ أشهر على وقـع ازدحـام مـروري متصاعد، بات جزءاً من تفاصيل الحياة اليومية لـساكـنـيـهـا، وخـاصـة فـي الأســواق والمراكز التجارية والمناطق الحيوية كـسوق الهال، سوق النسوان، الكراج الجديد، والمرفأ والطرق المؤدية إليه.

أمـام هـذا الـواقـع، أعلنت المؤسسة العامة لنقل الركاب في طرطوس عن تنفيذ خطة شاملة خلال العام الماضي، تهدف إلى إعـادة تنظيم قطاع النقل ومعالجة الاختناقات داخل المدينة وعلى محاور الريف.

إجراءات متكاملة

مـدير مؤسسة نقل الـركـاب في طرطوس محمد بكور أوضـح بتصريح لـ "الحرية" أن الخطة جـاءت استجابة لـحـاجـة ملحة لتنظيم حـركـة نقل الركاب وضبط آلياتها بما يخدم مصلحة المواطنين والسائقين معاً، وشملت الخطة إعـادة هيكلة خطوط النقل كافة داخل المحافظة، وتنظيم توزيع الـسـرافـيـس على الـخـطـوط بطريقة مـدروسـة تضمن انسيابية الحركة وتخفيف الازدحام في النقاط الساخنة.

لافتاً إلى أن عدد السرافيس العاملة عـلـى خـطـوط طـرطـوس يبلغ نحو 36 ألف سرفيس، ما استدعى تدخلاً تنظيمياً مباشراً لضبط الأداء وتحسين الخدمة، كما جرى تعديل تعرفة النقل وفـق معايير تـراعـي طـول الخطوط ووعورتها وتكاليف التشغيل، بهدف تحقيق تـوازن بين القدرة المعيشية للمواطنين وحقوق السائقين، والحد من المخالفات المرتبطة بالأجور.

رقم للشكاوى

وفـي خطوة لتعزيز التواصل مع الأهالي، فعّلت المؤسسة آلية شكاوى عبر تخصيص رقـم مباشر لاستقبال الملاحظات، ما أتاح متابعة المشكلات بشكل أسـرع والعمل على معالجتها وفق الإمكانات المتاحة. كذلك، أطلقت خطوط نقل داخلي جديدة لتخفيف الـضـغـط عـن الـخـطـوط الـمـزدحـمـة وتحسين خيارات التنقل داخل المدينة.

وعلى مستوى تنظيم السير، جاءت إزالة بعض الدوارات، مثل دوار "العلبي" فـي طـرطـوس ودوار "البلدية" في بانياس، ضمن مخطط مـروري يعتمد مبدأ "الساحة المفتوحة" وتشغيل الإشـارات الضوئية بشكل دائـم، مع توسيع الـمـسـارات وتحسين الـرؤية المرورية.

المطالبة بخطوات أسرع

ورغـم هـذه الإجـراءات التي أشاد العديد من المواطنين بأثرها الجيد على حركة المرور، يرى مواطنون أن الأزمة ما زالت قائمة، ويطالبون بخطوات أوسع تشمل زيادة عدد الإشارات المرورية عند المحاور الرئيسية، وتأهيل الطرق .

بـدوره أشار السائق راشد أحمد إلى أن الضغط المروري يعود إلى مجموعة عوامل متداخلة، أبرزها الازدياد الكبير في أعداد السيارات بعد استئناف الاستيراد، مقابل شبكة طرق ومواقف محدودة وغير مهيأة لاستيعاب هذا التوسع.

ليبقى السؤال: هـل تنجح هذه الإجراءات في تحسين الواقع المروري، أم إن المدينة تحتاج إلى حلول أعمق تتجاوز التنظيم المؤقت إلى تطوير شامل للبنية التحتية والنقل؟.

«مياه اللاذقية» توضح أسباب عكارة المياه وتؤكد صلاحيتها للاستخدام

الحرية – باسمة إسماعيل

اشتكى العديد من المواطنين في مختلف أحياء محافظة اللاذقية، عبر صحيفة "الحرية"، من استمرار العكارة في مياه الشرب لليوم الثالث على التوالي، وقد أشار بعضهم إلى وجود رواسب في المياه، ما أثار القلق بين العديد من الأهالي، بشأن إمكانية تأثير ذلك على سلامة المياه وجودتها.

وفي إطار المتابعة لشكاوى المواطنين حول حالة المياه، تواصلت "الحرية" مع المؤسسة العامة لمياه الشرب في اللاذقية، حيث أكد مدير المكتب الصحفي في المؤسسة، محمد نور خليل في حديثه لـ"الحرية"، أن المؤسسة قد اتخذت إجـراءات فورية للوقوف على أسباب العكارة منذ اليوم الأول. وقال خليل: تم إرسال لجنة فنية من المؤسسة لجمع عينات من المياه، من مختلف مناطق المحافظة استجابة للشكاوى المتعلقة بعكورة المياه، بهدف فحصها والتأكد من جودتها.

وأوضح خليل أن العينات التي تم جمعها حولت إلى المختبر المركزي للمؤسسة لإجراء الفحوصات اللازمة، وبيّنت نتائج الفحوصات أن المياه مطابقة للمعايير الصحية المطلوبة والمواصفات القياسية المعتمدة.

وأضـاف: الـعـكـارة الحالية هـي نتيجة الهطلات المطرية الأخيرة، التي أثرت على مسار المياه الجوفية، إضافة إلى تفجر الينابيع التي أسهمت في خلط التربة مع المياه، ما أدى إلى ظهور هذه العكارة بشكل مؤقت.

وأشار إلى أن المؤسسة تعمل على مدار الساعة، لضمان استمرار توفير مياه الشرب آمنة، وأن هذه الحالة تعتبر طبيعية ولا تؤثر على جودة المياه، مطمئناً المواطنين بأن المياه الصادرة عن الشبكة صالحة للاستخدام والشرب.

وفي الختام، أكد أن الوضع تحت المتابعة الدقيقة، وأنه ستتم معالجة أي حالة قد تؤثر على جودة المياه في المستقبل، مشدداً على أن المواطنين يمكنهم الاستمرار في استخدام المياه بأمان، وأن المؤسسة مستعدة لاتخاذ أي إجراءات إضافية في حال حدوث أي تغييرات، قد تؤثر في سلامة المياه في المستقبل.

زراعة حمص تسوّق «التريكوديرما» المنتجة لديها لمكافحة أمـراض الذبـول

الحرية – إسماعيل عبد الحي

مـنـذ عـام 2020 لا يـزال مخبر المكافحة الحيوية بمديرية زراعـة حمص ينتج المبيد الحيوي (تريكوديرما) لدعم العملية الزراعية وتأمين المبيدات للمزارعين بأسعار مناسبة في ظل غلاء المبيدات المستوردة بعضها مجهول المصدر عدا عن عدم فعالية بعضها الآخر واستطاع المخبر إنتاج كميات من الفطر الحيوي حينذاك وتوزيعه على مناطق مختلفة بحمص ومع الصدى الإيجابي وفر الكثير من الأعباء المادية بشراء المبيدات الكيمائية.

الدكتور خالد الطويلة مدير الزراعة بحمص نوه بأن مخبر المكافحة الحيوية ينتج كميات من المبيد الحيوي، ويتم تسويقها للمزارعين المتضررين بأسعار مقبولة، وبلغ الإنتاج من التريكوديرما البودرة خلال الشهر الماضي 65 كيلو غـرامـاً، فيما بلغ إنـتـاج كامل العام حوالي 440 كيلو غراماً وبلغت كميات التريكوديرما السائلة الشهر الماضي 5 ليترات وبلغت الكميات المنتجة لكامل العام 10 ليترات فقط.

وأشـار الطويلة إلـى أنـه تـم بيع الكمية المنتجة لقرية آبل لمكافحة "فطر فيوزاريوم" الذي يصيب جذور نبات الباذنجان والفول، وتم بيع كمية من المستحضر الحيوي تريكوديرما بودرة وسائل لمنطقة تلكلخ لمكافحة "فطر فيوزاريوم" على البيوت المحمية أو ما يعرف بالذبول الوعائي المزروعة فريز خاصة وبندورة وباذنجان أيضاً، ومكافحة فطر جديد يصيب الفريز في تلكلخ وهـو فطر "نيوبيستلوتيا أوبـس "ويؤدي إلى ضعف نمو الفريز وتقزمه.

وسبق أن تم تقديم شرح وتعريف بمستحضر "التريكوديرما" في اليوم الحقلي الذي أقيم في منطقة تلكلخ للتعريف والترويج للمستحضر وأهميته وقـدرتـه على مكافحة العديد من الفطور الضارة و"النيماتورا"، ويعتبر هذا المستحضر خطوة مهمة للمزارعين كي يكافحوا فطريات التربة لما تحدثه من خسائر كبيرة المزروعات وارتفاع تكاليف الإنتاج وما يحققه من تخفيض في استخدام المبيدات الكيميائية و التقليل من الأثر المتبقي في المنتج النهائي وتأتي أهمية المنتج من كونه يصنع بأياد وطنية وبإشراف ومتابعة وزارة الـزراعـة ولـه أهمية في حماية المحاصيل الزراعية من أمراض الذبول في التربة.

الحرية
العـدد 24 | السنة الثانية | الأحـــد 11 كانـون الأول 2026 م

«تنميــة الباديــة بديــر الزور»

تحيي محمية الشولا بزراعة 250 ألف غرسة رعــوية

الحرية – عثمان الخلف

بدأ فرع الهيئة العامة لتنمية البادية بدير الزور اليوم أعمال إحياء محمية "الشولا "، الواقعة في البادية الجنوبية الغربيّة للمحافظة ، طريق دير الزور – تدمر ، وذلك عبر زراعتها بأنواع الغراس الرعوية ، بهدف معالجة التدهور بالغطاء النباتي ، الذي طاول المحميّة خلال السنوات الماضيّة ، وما أحدثه الجفاف من تأثيرات سلبيّة فيها.

وفـي حديث لـ" الحرّية " أشـار رئيس الوحدة الداعمة في المحميّة ، التابعة لفرع هيئة تنمية البادية بدير الزور أحمد الخضر ، إلى أن الأعمال الجارية تتركز على ترقيع المحميّة بزراعة غراس (روثة والرغل) بحدود 250 ألف غرسة ، كمادة رعوية تحمي تدهور الغطاء النباتي في المحميّة ، وتؤمن الرعي للمواشي من أغنام وجمال، ناهيك بتوفير فرص عمل لأبناء المنطقة.

وكانت محافظة دير الزور أصدرت بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2025 تعميماً رسمياً شـددت فيه على ضـرورة حماية أراضي البادية وأملاك الدولة من أي تعديات غير قانونية، ولا سيما تلك المرتبطة بالزراعة البعلية خارج الأطر المسموح بها ، وجاء في التعميم أن المحافظة ستتخذ الإجـراءات القانونية والجزائية بحق كل من يثبت تورطه

في هذه المخالفات، مؤكدة أن الحفاظ على الأمـلاك العامة مسؤولية جماعية تستوجب تعاون المؤسسات والأهالي على حد سواء.

وأوضح التعميم أن التعديات على أراضي البادية تشكل خطراً على الموارد الطبيعية وتؤثر سلباً على خطط التنمية الزراعية والبيئية، مشيراً إلى أن هذه الأراضـي تُعد جزءاً من الثروة الوطنية التي يجب صونها من أي استغلال غير مشروع.

كما شددت المحافظة على أن الزراعة البعليّة خارج الأطر القانونية تُعد مخالفة صريحة، وأن الجهات المعنية ستتابع تنفيذ التعليمات بدقة لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات.

ويأتي هـذا الإجـراء في إطـار الجهود المبذولة لتعزيز الرقابة على الأراضي العامة، وضمان استثمارها بما يخدم المصلحة الوطنية ويحافظ على التوازن البيئي

، وذلك إثر ضبط تعديات على أراضٍ في البادية ، مابين مدينتي القورية والعشارة ، حسب تصريح رئيس فرع هيئة تنمية البادية بديرالزور المهندس بشار كمور ، كاشفاً عن أن التعديات طاولت قرابة 500 / دونـم ، جرت زراعتها ، بعلياً وخلّفت نزاعاً عشائرياً ، جرى حله حينها ، ووقف تلك التعديات .

مُشيراً إلى أن بادية محافظة ديرالزور تضم عدة محميات رعوية ، وهي محمية الـزراب ، وجليب الحكومة ، والحجيف ، ومحمية البلعاس ، إضافة لمحمية الشولا الجاري زراعتها اليوم وإعادة الحياة إليها ، وهي تهدف لحماية وتأهيل الغطاء النباتي وتوفير الأعلاف ، ويكثر فيها ظهور مادة " الكمأة " التي تعقب الهطولات المطرية المُتزامنة مع الرعد والبرق.

هذا وتبلغ مساحة البادية في دير الزور 3 ملايين و99 ألفاً و100 هكتار وتشكل حوالي 95 بالمئة من مساحة المحافظة وهي إلى ذلك تمتلك مقومات بوسعها إقامة صناعة سياحية بيئية ناجحة ومتطورة تشكل مصدراً اقتصادياً هاماً وتفتح آفاقاً جـديـدة لتوظيف الأمـــوال وتوفير فرص العمل ، ومشاريع قائمة على استثمار الثروة الحيوانيّة.

جولات ميدانية ورقابة متواصلة..

تحسن ملموس في جودة رغيف الخبز بدرعا

الحرية – عمار الصبح

شهدت صناعة رغيف الخبز في درعـا تحسناً ملحوظاً خـلال الأسبوع الماضي، وذلك بعد بدء العمل بالدقيق الموزّع من قبل منظمة الغذاء العالمية (WFP)، اعتباراً من مطلع العام الجاري في كافة أنحاء المحافظة.

وأثنى مواطنون في حديثهم لصحيفة "الحرية"، على التحسن الملموس في نوعية وجودة الرغيف في الكثير من مخابز المحافظة، على نحو خفّف كثيراً من الشكاوى المتعلقة بـهـذا الخصوص والتي سيطرت على المشهد لسنوات.

وأشاروا إلى أن تغيراً ملحوظاً نحو الأحسن طرأ على الرغيف من حيث الجودة والسعر، معربين عن أملهم بـاسـتـمـرار هـذا الـدعـم، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين جودة الخبز واستقرار سعره، بما ينعكس إيجاباً على الواقع المعيشي.

وبُـدئ العمل بالدقيق الموزع من منظمة الـغـذاء العالمي منذ مطلع العام الجاري وفي كل أنحاء المحافظة، وبموجب تعميم أصدرته مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في درعا بهذا الخصوص، فقد جرى تحديد سعر ربطة الخبز بـ2500 ليرة سورية، بوزن 1200 غرام

وبعدد 10 أرغفة، وذلك لمدة شهرين قابلة للتمديد.

وتتواصل الجولات الميدانية التي تنفذها كـوادر المديرية على عدد من المخابز في ريـف المحافظة، لمتابعة تطبيق السعر الجديد لربطة الخبز، والاطلاع على واقع الإنتاج بعد تزويد المخابز بكميات من الطحين الـمـدعـوم، بما يضمن استمرارية توفر مـادة الخبز للمواطنين وفق المواصفات المعتمدة.

وأكـد مـديـر الـتـجـارة الداخلية وحماية المستهلك بدرعا الدكتور عادل الصياصنة، أن عدد المخابز في المحافظة يبلغ 128 مخبزاً، منها 18 مخبزاً عاماً و110 مخابز خاصة، فيما تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه المخابز 320 طناً يومياً.

وأشـار إلـى أن المديرية تعمل على تأمين حـاجـة هـذه المخابز من الدقيق، ومـن ثم تتم متابعة العملية الإنتاجية عبر توجيه دوريات صباحية إلى هذه المخابز للتحقق من مدى التزامها بالجودة والسعر.

بدوره قال رئيس شعبة المخابز فـي المديرية محمد الـغـزاوي، إن الهدف من الجولات هو التحقق من مدى جودة الرغيف المنتج والالتزام بالسعر المحدد، لافتاً إلى أن نوعية الخبز المنتج جيدة باستثناء تسجيل بعض الملاحظات التي جرى تبليغ أصحاب المخابز بها لتلافيها.

الظلام يلفُ تجمع «الصفصاف» والأهالي ينتظرون تنفيذ وعود قسم كهرباء البوكمال

الحرية – محمد الطراد

يشكو أهالي تجمع " الصفصاف" ، قرب مدينة البوكمال مـن غياب التيار الكهربائي عندهم ، مخاطبات رسمية لشركة الكهرباء بديرالزور لا تزال بلا إجابة عمليّة ، حيث أكثر من 32 منزلاً بلا كهرباء، رغم قربها من مصادر التغذية بأقل من كيلومتر واحد.

المواطن محمد حسين السطم مـن سكان التجمع المذكور ، أشـار في شكواه لـ" الحرّية " لمعاناة كبيرة تطول السكان ، نتيجة غياب الكهرباء ، مُسبباً تأثيرات سلبية على حياتهم اليومية وتعليم أبنائهم وضمان سلامتهم. مؤكداً أنه تقدم بعدة مناشدات لإيجاد حل عبر كتب رسميّة ، لاتزال تنتظر مبادرة الجهات المعنيّة في شركة الكهرباء.

فيما بيّن خالد المطر أن التجمع يحتاج محولة كهربائية باستطاعة كبيرة لتأمين التغذية دون انقطاع ، ولا يحتاج الأمر شرحاً أكثر حيال ما نعانيه بهذا الشأن.

بـدوره أكـد مـديـر قـسـم كـهـربـاء البوكمال المهندس وليد الحسين أنه تمت المباشرة بالخطوات العملية لحل هذه المعضلة ، موضحاً في تصريح لـ" الحرّية "أنه تم بالفعل الكشف الميداني على موقع التجمع ومخاطبة شركة الكهرباء في دير الزور من أجل تأمين متطلبات الربط وأهمها محوّلة كهربائية وأبراج لنقل خط الكهرباء إلى التجمع

ويبقى سكان تجمع الصفصاف في انتظار تحويل هذه الوعود والتخطيطات إلى واقع ملموس يُضيء بيوتهم ويُحسّن من أوضاعهم ، مُجددين التأكيد على أن قربهم من الشبكة الكهربائية يجعل من وضعهم الحالي غير معقول لجهة غيابها!!

ارتفعت نسبته إلى ٣٥ بالمئة..

الطلاق في سوريا: الأسباب المتشابكة وندم ما بعد الفراق!

الحرية- إلهام عثمان

في بيوتٍ أغلقت أبوابها يوماً، تتردَّد اليوم قصص صامتة عن أسر تفرَّقت بفعل الحرب أو تشتَّت بسبب الهجرة، لم تعد الحرب وحدها تسرق من السوريين أحلامهم واستقرارهم، بل جاءت تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية لتفكّك ما لم تستطع القذائف تحطيمه "الأسرة".

وفي حين يُعد الانفصال أحياناً "رصاصة رحمة" بعد محاولات فاشلة لإنقاذ العلاقة، يظل السؤال الأبرز: لماذا يطفو الندم على السطح بعد الطلاق؟ ظاهرة متجددة تفتح ملفاً إنسانياً معقداً.

وعن قصص من واقع الندم يحكي أحمد (41 عاماً) مهندس، عن انفصاله عن زوجته التي أحبَّها بسبب رفض والدتها المستمر، حتى بعد زواجه بامرأة أخرى. يقول: "أشعر بندم شديد لأنني تخلَّيت عن حبي الأول لإرضاء أمي، والآن أعيش باكتئاب دائم".

من جانبها، تروي م.ك (37 عاماً) أنها تندم على طلاقها وتلوم نفسها لأنها "لم تتحمل أكثر" مزاجية زوجها وتحيزه لمصلحة أخواته، رغم أنها تدرك أن تغيير الطباع ليس سهلاً.

أما سارة (32 عاماً)، موظفة حكومية ومطلقة حديثاً، فتُرجع سبب انهيار زواجها الذي دام ست سنوات للضغوط الاقتصادية الخانقة: "تحوّل كل حديثنا إلى المال والديون، وانتهى الأمر بالانفصال كخيار وحيد لنفسح المجال أمام فرص أفضل، وإن كانت مؤلمة".

الهجرة والتباعد العاطفي

تُوضح الخبيرة الاجتماعية آية رضا أن أسباب الطلاق تتراوح بين الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، لكنها تترك ندوباً عميقة، وخاصة على النساء، وتشير إلى أن موجات الهجرة المتتالية أدت إلى تفكك آلاف الأسر، حيث يسافر الزوج بحثاً عن عمل أو هرباً من الخدمة الإلزامية (سابقاً)، لتبدأ مسافة عاطفية تبلغ ذروتها بالطلاق "تحصيل حاصل".

وهنا يشاركنا أبو محمد (45 عاماً)، لاجئ في ألمانيا منذ 2018، تجربته قائلاً.. كنت أرسل المال بانتظام، لكن البعد حوّلنا إلى غرباء. هي تتحدث عن انقطاع الكهرباء في سوريا، وأنا أتحدث عن قوانين اللجوء في ألمانيا. انتهى بنا المطاف بالطلاق هادئين عبر الهاتف.

القتل الصامت

يعد الوضع الاقتصادي كمحفز رئيسي، هذا ما كشف عنه المحامي أسامة فرهود، المتخصص في قضايا الأحوال الشخصية، عبر حديثه مع صحيفة "الحرية"، وأن معدلات الطلاق ارتفعت بنسبة قد تصل إلى 35% خلال السنوات الخمس الماضية، وفق بيانات غير رسمية من محاكم ومكاتب محاماة في عدة محافظات. ويُبرز أن الأسباب لم تعد تقتصر على الخلافات التقليدية، بل أصبح الدافع الاقتصادي المباشر أو غير المباشر هو المحرك الأساسي.

ويُعلق فرهود: "الرواتب لم تعد تكفي أساسيات الحياة لأسبوع، ما يحوّل الحوار الزوجي من أحلام مستقبلية إلى صراع يومي من أجل البقاء".

ندوب ما بعد الحرب

وفي هذا الإطار، تُشير الخبيرة النفسية رانيا اليوسفي إلى أن سنوات الحرب خلّفت إرثاً ثقيلاً من الصدمات النفسية والإهمال أحياناً، مثل اضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب، دون وجود دعم نفسي كافٍ. وتضيف: "الرجل الذي عاد من جحيم الحرب ليس كما كان، والمرأة التي تحملت مسؤولية الأسرة وحدها لم تعد تقبل بعلاقة غير متكافئة. الفجوة النفسية بينهما قد تكون أكبر من قدرتهما على ردمها".

ظاهرة الندم

وعن الفرق بين الجنسين والتكلفة المجتمعية ترى اليوسفي أن مشاعر الندم بعد الطلاق تختلف بين الرجال والنساء، فبينما يشعر الرجال غالباً بالندم بسبب التكاليف المادية ومواجهة الوحدة، تتحمل النساء عبئاً مضاعفاً عاطفياً واجتماعياً واقتصادياً. وتوضح: "في مجتمع لا يزال ينظر للمرأة المطلقة بعين الشك أو الشفقة، قد يبدو الصمت على الظلم أسهل من مواجهة وحدانية قاسية".

وهذا ما تؤكده أميرة (41 عاماً)، مطلقة منذ ثلاث سنوات: "طلبت الطلاق هرباً من إهمال زوجي، لكنني واجهت واقعاً مريراً: العودة إلى منزل الأهل المكتظ، نظرات الشفقة، وصعوبة تأمين لقمة العيش. أحياناً أشك في صحة قراري".

توصيات وحلول

وحول سياسات الدعم الحقيقي بيّنت رضا: أن هناك خطوات يمكن اتباعها والتي يمكن أن تكون بالعلاج والذي يمكن أن يكون شاملاً ومتعدد الجوانب، بحيث يبدأ ببرامج إرشاد أسري مجانية في المجتمعات المحلية تُعنى بالتوعية قبل الزواج وإدارة الخلافات. كما يجب دمج الدعم النفسي في المراكز الصحية لمعالجة آثار الصدمات، إلى جانب إنشاء صناديق تمويل أسَرية صغيرة تقدم قروضاً حسنة أو مساعدات عينية لتخفيف الضغط الاقتصادي، مع تعزيز شبكات الأمان المجتمعي عبر الجمعيات الأهلية لدعم المطلقات وأطفالهن، وتشجيع مبادرات الوساطة والتسوية العائلية قبل الوصول إلى المحاكم.

جرس إنذار

اختتمت اليوسفي حديثها بالتحذير إن "ارتفاع معدلات الطلاق هو جرس إنذار يهدد النسيج الاجتماعي الأساسي ومطالب بمعالجة الجذور وليس الأعراض عبر توفير دعم اقتصادي ونفسي حقيقي وبرامج توعية وتأهيل ما قبل الزواج وبعده، وأنها ستستمر 'البيوت الزجاجية' في التحطم تاركةً جيلاً من الأطفال المشوهين عاطفياً ومجتمعاً يغرق في التفكك ما لم يكن هناك حل يبدأ من نواة المجتمع.

كيف نغير النظرة المجتمعية المجحفة تجـاه بعض المهـن الأساسـية؟

الحرية– بشرى سمير

في زحـام الحياة اليومية ننسى غالباً الأيـدي التي تحافظ على نسيج المدينة وسلامة بيوتنا وكرامة رحيلنا هناك حرفيون ومهنيون يقومون بأعمال هي عصب الحياة المجتمعية ومع ذلك يحملون وطأة نظرة دونية وظلم اجتماعي تُخفِض من قدرهم وتُقلّل من شأنهم رغم أنهم في الحقيقة حرّاس للصحة والسلامة والكرامة الإنسانية ومـن هـذه المهن التـي غالباً مـا تظلم اجتماعياً حفار القبور ومغسل الموتى- عامل النظافة- السباك أو عامل الصحية .

حراس الكرامة الأخيرة

في لحظات الفراق الأقسى، يقف حفّار القبور ومغسّل الموتى ليكملا مسيرة الاحـتـرام الأخير للإنسان، هـذان الوجهان لمهنة ترتبط بـأقـدس لحظات الوجود– لحظة الانتقال من الدنيا.

ورغم ذلك، يعاملهم البعض بنوع من التوجس أو النفور، وكأنهم يحملون معهم ظل الموت، لا بركة تكريم الإنسان حتى في رحيله. يتحمّلون أعباءً نفسية وجسدية هائلة، ويعملون في صمت لتأمين مرقد لائق وتجهيز كريم، متجردين من أي نظرة مادية بحتة.

ألا يستحقون الاحترام؟

يقول أبو مصعب "حفار قبور" لـ"الحرية": إنه عانى من نظرة المجتمع الدونية له على مدار 20 عاماً وكأنه هو عزرائيل حتى أنه لم يتزوج حتى الآن بسبب رفض المجتمع تزويج بناتهم من حفار القبور..

ويضيف: الـولادة والـمـوت هما بيد الله وعلى العكس عملي جعلني أقرب إلى الله لمعرفتي أن الحياة فانية ومهما عاش الإنسان وجنى من أموال هو مفارق هذه الحياة.

حارس البيئة الأول

ومن جانب آخر قلّما نتوقف لنشكر الرجل الذي يبدأ يومه قبل الفجر ليجعل شوارعنا نظيفة، ويمنع انتشار الأوبئة، ويحافظ على صورة المدينة يُطلق عليه مصطلح "زبال" أحياناً بنبرة تحقير، رغم أنهم خط الدفاع الأول لحماية صحتنا العامة.

بدونه، ستتحول المدن إلى مكاره صحية في أيام. وهـؤلاء العمال هم مهندسو البيئة الحقيقيون، وأعمالهم شريان الحياة الحضري، ومع ذلك يعاملون في كثير من الأحـيـان بشكل يفتقر إلـى أبسط حقوق التقدير والإنصاف.

ويقول خالد: عامل النظافة هو موظف أولاً وأخـيـراً ويـقـوم بواجبه مثله مثل أي موظف آخر في موقع آخر ولو غاب عمال النظافة ليوم واحـد لتحولت الشوارع إلى مكبات للقمامة ومع ذلك هناك من ينظر نظرة دونية للعمال النظافة بدلاً من الشكر والامتنان .

طبيب المنازل الخفي

وعـن مهنة السباكة يقول معتز إن السباك أو عامل الصحية لا يصلح أنابيب فحسب، بل يحمي المنازل من الكوارث، ويضمن وصول الماء النظيف وطرد المياه العادمة بأمان وعمله يجنب العائلات أمراضاً ومشكلات لا حصر لها.

لكن مهنته غالباً ما تُوصف بأنها "مهنة بسيطة" أو "خشنة"، رغم أنها تحتاج إلى دقة فنية عالية ومعرفة بالأنظمة الصحية والهندسية. وفي النهاية حارس السلامة المنزلية الـذي نلجأ إليه في الأزمـات، ثم نتناسى فضله بسرعة.

نظرة مجحفة

الخبيرة الاجتماعية والنفسية الدكتور حنان الصالح بينت لـ"الحرية"، أن النظرة الدونية لهذه المهن تعود إلى موروثات اجـتـمـاعـيـة تـربـط الـمـكـانـة بـنـوع العمل ومظهره، وإلـى فصل خاطئ بين العمل "الذهني" والعمل "اليدوي" رغم أن الجميع يخدم حلقة واحدة متكاملة.

كما يساهم ضعف الوعي بأهمية هذه المهن الحيوية، ونقص التقدير المؤسسي أحياناً، في استمرار هذه الصورة النمطية.

ولفتت إلـى أنـه لتغيير هـذه الـصـورة يجب التركيز على التربية وغرس قيمة كل مهنة في مناهج التربية وتقديمها كنماذج للإخلاص والمسؤولية المجتمعية والتعامل مع هؤلاء المهنيين بلغة التقدير والابتسامة، وضمان حقوقهم العملية والمالية بشكل لائق وأشـارت الـى أهمية الإعـلام الإيجابي ودوره في تسليط الضوء على بطولاتهم اليومية وإسهامهم غير المرئي في استقرار حياتنا مع تأكيد التقدير المجتمعي من خـلال تحسين ظـروف عملهم، وتوفير الـحـمـايـة الاجـتـمـاعـيـة، وإشـراكـهـم في الحوارات المجتمعية. وأضافت الصالح: هذه المهن ليست "دونية"، بل هي إحدى روافع المجتمع الأساسية. حين ننظر إلى حفار القبور، فلنزَر فيه تكريم البشر في لحظة الوداع، وحين نرى عامل النظافة، فلنذكر أنه يحمل عنّا أوساخنا ليحافظ على صحتنا، وأن السباك هو حارس صحتنا المنزلية.

كرم الإنسانية يتجلى في احترام من يخدموننا في صمت، لأن المجتمع القوي هو الذي يقف على أكتاف جميع أبنائه، بلا تمييز.

النقش على النحاس.. حرفة تراثية من تاريخ دمشق

الحرية – إلهام عثمان

صناعة النحاس أو النّحاسة من الصناعات المعدنية التقليدية القديمة في سوريا، وتعود إلى الألف الثانية قبل الميلاد، حيث اشتهرت في بلاد الشام وخاصة في دمشق، إذ احتفظ صناعها بتقاليدها وقاموا بتحديث أساليبها ومواضيعها لتتلاءم مع بعض متطلبات الحياة.

التاريخ الدمشقي

الخبير في التراث الدمشقي مروان شحرور بين أن التاريخ الدمشقي يعتبر مليئًا بالمهن التراثية التي لا تزال باقية إلى اليوم ومنها حرفة النقش على النحاس، والتي تعتبر من أعرق المهن الدمشقية التقليدية حيث انتقلت من صناعة الأواني إلى التحف وأثاث المنزل والديكورات.

وأضاف شحرور في تصريح لـ"الحرية": دمشق وإلى اليوم تضمّ مهنها وتخشى عليها من الاندثار كالبروكار وتطعيم الخشب بالصدف والنحاسيات، وفي البداية كان يتم تصنيع هذه النحاسيات من أجل تلبية الاحتياجات المنزلية، ومن ثم تطورت هذه الحرفة لتنتج تحفاً فنية رائعة الجمال.

تصنيع يدوي

وبالرغم من التقدم والتطور التكنولوجي في طرق تصنيع هذه التحف إلا أن حرفيي مدينة دمشق مازالوا يصنعونها يدوياً كما كان الأمر في السابق، كما أضاف شحرور أنه لا زالت صناعة تحتوي الكثير من الفنّ والجمال الذي ينطوي على عمل وتعب كبير وراء كل قطعة، وأنه عمل في هذه الصناعة عشرات الصناع الذين يستوردون صفائح النحاس من أوروبا والصين وجنوب شرق آسيا ومصر، ويطرقونها في حوانيتهم، ويصنعون منها أواني مختلفة الأشكال حسب الحاجة تتنوع من الطناجر والمناسف العربية والحلاّت وأواني القلي والمصافي النحاسية، إضافة إلى بعض الأواني والتحف الجديدة، كما تتم صناعة السيوف ومناقل الجمر وبعض أنواع الصواني المزينة والمزخرفة،

ودلال القهوة العربية والمصبات والمكاحل وغيرها، ويقوم بهذه الصناعة "النحاسون" الذين تجتمع محال معظمهم في سوق واحد يسمى بـ"سوق النحاسين"، ويتصف أولئك الصناع بالدقة والمرونة والحس المرهف والذوق السليم.

خطوات

ويعدّ تصنيع الأواني النحاسية أمرًا صعبًا على شخص واحد فقط، لذلك تتوزع على حرفيين وكل له اختصاصه أو على عدة حرف بغية تشكيل قطعة واحدة مميزة تجمع لمسات العديد من الحرفيين.

ويعمل محترفوها على المحافظة عليها من الانقراض عبر تشجيع الحرفيين وأولادهم على ممارسة هذه الحرفة وإعطائها طابعًا سياحيًا تسويقيًا مميزًا كمنتجات يدوية.

الخوف من الاندثار

وكبقية الحرف التقليدية في أسـواق المدن العربية القديمة، تعاني حرفة النحاس من اندثار يهددها بعد أن هجرها أصحابها إلى أعمال أخرى، وذلك لقلة مردودها بعد انتشار الأواني من معادن أخرى ومن البلاستيك والتي تكون أقل سعرًا من الأواني النحاسية، كما ساهم الوضع الحالي إلى تراجع عدد السياح في ركود السلع التي بقيت معلقة في المحلات، ورغم ذلك لا يزال النحاس حاضراً لما يحمله من قيم تراثية، حيث لا يزال يقتنيه الكثير من الأشخاص لأنه يدوم لمدة طويلة، ويقتنيه الكثيرون للتباهي به أمام الضيوف، كما أنه يلقى رواجاً عالمياً حيث يصدر إلى بعض الدول العربية ودول الخليج وبعض الدول الأوروبية.

تحولات الموضة الفكرية ورمالها المتحركة!

الحرية- جواد ديوب

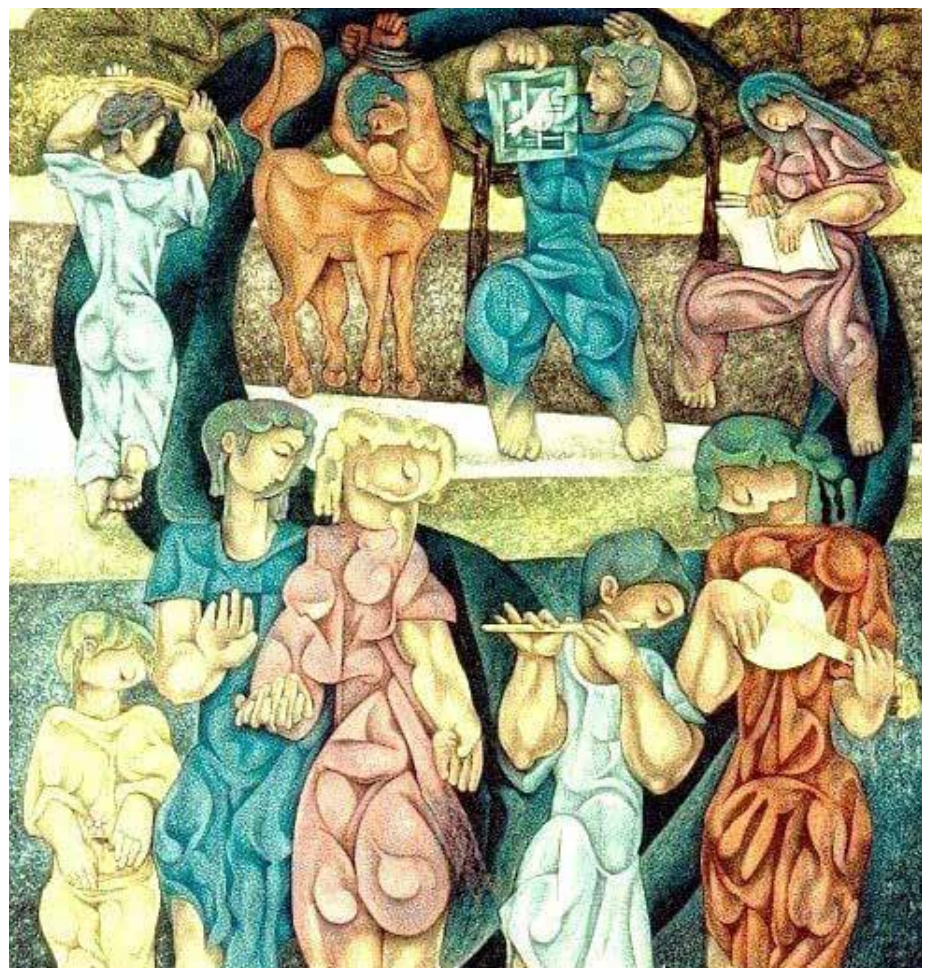

تَحوّلنا، في عوالم الدراما، من البساطةِ والنصّ الجيد المنسوج من حوارات وأحداث تجعلنا جزءاً من الحبكة؛ إلى مشاهد البذخ والرفاهيات و"اللوكيشنات" الفارهة والأزياء التي لا تشبه زماننا، وعمليات الماكياج الهوليوودية كأن الممثلين قادمون من كوكب «المتحوّلين /Transformers»، مع موسيقا خيالية ديجتاليّة لمجرد إضافة مؤثرات صوتية دون مراعاة التناسب مع بيئة العمل المحلّي أو عاطفية اللحظة الدرامية أو معنى الحوار الدائر وسياقه النفسي.

وتحوّلنا في الحياة، من السهرات الصادقة والبسيطة التي كنا نقيمها بما يستطيع كلُّ واحد من الأصدقاء، إلى شكلٍ جديدٍ من التقنّع برفاهيةٍ مخادعة مع صور زائفة "مفلترة" ومعادٌ تدويرها بالذكاء الاصطناعي في شكلٍ من "مباعدةٍ نفسية" كأننا بتنا في حربٍ حتى مع ذواتنا! بل ربما لأننا –حقيقةً وواقعياً– نحن في حربٍ مع ذواتنا وغيرُ راضين عمّا فينا؛ صِرنا ننسحبُ نحو "مَكُيجةٍ" لكل شيء ولو بأرخص أنواع الماكياج الافتراضي: أي حسابٌ مزيف على الفيسبوك!

كما تحوّلنا في الموسيقا من الأغنية المشغولة بنكهة الشّعر سواءً المحكيّ أو الفصحى والمقتبس من أمّهات القصائد والموشحات الأندلسية.. إلى أغانٍ تعتمدُ في قوامها على الإبهار وبهرجة الإكسسوارات ووجود فتيات الفيديو كليب المغناجات الدلوعات، حتى لو لم يكن هناك أي حاجة درامية أو ضرورة جمالية لوجودهنّ، بل من دون أي قيمة إبداعية أصيلة، كأنّ المخرجين باتوا يخشون أنَّ عدمَ وجود تلك "الكماليات التزيينية" (كدتُ أقول: التزييفيّة) سيجعل الأغنية أقلّ من أنْ تُشاهَد ويُستمع إليها!

وفي واقع الحال هم محقّون في خوفهم، لأنهم يعلمون أساساً أنهم بنوا كل شيء على رمال الموضة المتحركة التي تبتلعنا جميعاً، فيما الزمنُ الدهريُّ يسخر منّا ذرّةً ذرّة ونحن نفقد عقولنا!

خجل الأجيال من التراث!

مرّةً فوجئت بمنظر صبايا مزدحمات لشراء "جزمات بلاستيكية" باعتبارها أحدثُ صرعات عالم الأزياء، بعضُها منقوشٌ عليه فراشاتٌ بألوانٍ فوسفورية، وأخرى مُعرَّقةٌ بزخارفَ نباتية.. ودُهِشتُ كيف صارت تلك "الجزمات" جزءاً مهماً من عالم الفتيات، تسبِقُهُن أقدامُهُن إلى لبسها والتغنّج بها كما فعلت إحدى نجمات الدراما.

وحين سألت مجموعة من الفتيات إن كنّ يعرفن أن جداتنا الفلاحات كنّ يلبسنها في سقاية الأرض قبلهن بمئة عام، دون استعراض أو سعيٍ للفتِ نظر أجدادنا الغارقين في ضباب سجائر التبغ البلدي، فابتسمت إحداهُن، بينما عبّرت الأخرى عن "امتعاضها" الصريح من هذه المعلومة كأنني شبّهتها بمخلوقاتٍ فضائية غريبة وليس بجدّاتنا!

وفكرتُ: لِمَ هذا التقليل من قيمة تقاليدنا وتراثنا السوري في اللباس رغم أنها كانت طريقة في الحياة وليست موضةً للتبختر؟

يبدو أن "موروثاتنا" ستجعلُنا نخجلُ بها إذا لم نستحقها عن جدارة وبشجاعة أن نكون "متحررين" من الخوف من أن نُنعَتَ بـ"البسطاء"!

والتحرر هنا لا يعني أبداً الانجرار نحو موضة متعلقة بأزياء جديدة أو اللهاث خلف موضة الدراما المدبلجة الكورية أو التركية مثلاً أو صناعة النجمات من سيليكونٍ هلاميٍّ بطعم البيبسي كولا ومزاج الدمية "لابوبو" مثلاً.. فالماركات كما قال أحدُهم: "هي أكبرُ كذبة تسويقية، اخترعها الأذكياء لسرقة مالِ الأغنياء.. فصدّقها الفقراء"!

"منقوشة" طلياني..

أعتقد أننا خسرنا الكثير من جماليات أرواحنا منذ استبدلنا منقوشات الزعتر البلدي؛ بالبيتزا الطلياني مع الأوريغانو، وشورية العدس أو شورية الحمّص؛ بحساء الدجاجة الباكية على طريقة إعلانات الأطعمة، ومنذُ باتَ بعضُ الشباب الحالي يتنمّر على أمهاتنا إذا ما طبخنَ "المجدّرة مع البصل الأخضر"؛ ناصحين إياهنّ باللحاق بقافلة "الكنتاكي فراي تشكن/KFC" ، بل منذ استبدلنا أحاديثنا الحميميّة وجهاً لوجه حيث العيونُ تُفصِحُ عن مكنونات الوجدان؛ بأحاديث افتراضية إلكترونية لا نعرف فيها بالضبط إن كان محدّثونا يبتسمون لأجلنا، أم يسخرون منّا، أم يضعون "اللايكات" مجاملةً.. أم يتلصّصونَ على حياتنا بدلاً من مشاركتنا إياها بصدق ومحبة وتعاطف!

على ما يبدو

البعيد جداً حدّ الصمت

علي الرّاعي

على ما يُروى عن الروائي البرازيلي باولو كويلو؛ إنه كان دائماً يُردد إن "الكتابة فعل اكتشاف" ومع ذلك هناك بعض الكتاب يلجؤون إلى النسيان من خلالها، أو من مبدأ أن الفن أو الثقافة هما فقط فكرة الكاتب عن الآخرين وتفاصيل حياتهم، أو اكتشاف العالم حولنا، فبعد أن صار اليقين في عالمنا محض سراب، سعى الكاتب إلى تأكيد وجوده في العالم.. أولاً من خلال الكتابة عن التفاصيل الحميمة والأشياء الخاصة التي تدل على وجوده، والتي يعني وجودها وجود هذا العالم، بل أن كويلو يؤكد أنّ "النسيان هو الوجه الآخر للذاكرة عند الشخصيات، وعند الكاتب، والخوف من النسيان موجود دائماً يلاحقهم كل الوقت.. النسيان يلغي الحياة، ويلغي توازن الإنسان، ويعلن موته"..

من هنا؛ أثناء الكتابة؛ يمتلك الكاتب هاجس اكتشاف الذاكرة والحياة واللغة والأشياء؛ بأسمائها وروائحها، فالإبداع والفن ليسا كتابة النسيان كما زعم البعض، بل كتابة الذاكرة..

الذاكرة الشخصية هي ذلك المزيج الهائل من الأمكنة والأزمنة والناس والتاريخ.. الماضي والحاضر، وكل الأشياء، ونحن من جيل تجربته وأفكاره وخياله لم يفصل بين ما هو شخصي، وما هو جمعي، وربما يكون الأمر محض تشكيل ذاتي لدى الكثيرين.

والسؤال الذي يتجلى خلال كل محاولة كتابة؛ لماذا حين نكتب نحاول النسيان؟.. والجواب –ربما- لأنه لا يزال الأدب لدى البعض صورة تجميلية للحياة ولذاكرتها، وكأننا أشخاص أدنى مرتبة من الثقافة، ولا يجوز عنها الكلام بصدق وحقيقية، ولا يجوز أن تكون مفردات حياتنا تحت نظرات الأعين.

من هنا أيضاً فالإبداع كتابة ذاكرة واسعة تمتدُّ من الماضي البعيد مروراً بالحاضر إلى المستقبل- الحلم، ورسم تلك الحياة العريضة، وإدراك شخصيات متنوعة لدرجة أن تشبه تاريخاً بعينه. فالكتابة هي التي تذهب بنا الى البعيد جداً إلى حدّ الصمت.. أحياناً تكون غير محتملة، فكل شيء يأخذ معنى فجأة في علاقته بالمكتوب إلى درجة الجنون. وتقودنا إلى كتابة المروّع في الحياة وإلى توثيق اللحظات؛ أكثر اللحظات حياةً، وأكثر اللحظات موتاً، وربما توثيق الحياة وبمعنى ما، توثيق الموت.. تقودنا إلى كتابة المروع فينا وحولنا، وهي بلا شك ليست تأملاً، إنها نوع من الملكات نحظى بها إلى جانب شخصنا، بل وموازية له.. إنها شخص آخر يظهر ويتقدم.. وغير مرئي على حدّ تعبير الروائية الفرنسية "مرغريت درواس".

هـوس البحث عن الكنوز يهدّد بضياع سويات توثق لتاريخ المعالم الأثرية

الحرية – وليد الزعبي

أوضح رئيس دائرة آثار درعا الدكتور محمد خير نصر الله أن الكثير من المواقع الأثرية تعرضت ولا تزال إلى يومنا هذا للتخريب من المنقبين غير الشرعيين، وذلك طمعاً بإيجاد الكنوز والدفائن الأثرية للمتاجرة بها والتربح من ورائها.

وأكد في تصريح لـ"الحرية" تعرض مواقع أثرية أكثر من غيرها للتنقيب غير المشروع، ولا سيما تلك التي تعاقبت عليها أكثر من حضارة، ويأمل البعض بوجود لقى وكنوز أثرية ذات قيمة كبيرة فيها، وقد استغل ضعاف النفوس الظروف التي سادت في السنوات الماضية وقاموا بالتنقيب والحفر العشوائي في معظم المواقع الأثرية، الأمر الذي يهدد بضياع سويات تؤرخ للحضارات التي تعاقبت على المنطقة.

وبيّن رئيس الدائرة أنه يجري تنظم الضبوط بالتعديات الحاصلة وتحويلها للقضاء المختص لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة حيالها، كما تراسل المحافظة والمديرية العامة للآثار والمتاحف بشأنها، والأمل بتعاون المجتمع المحلي للتوعية بأهمية المواقع الأثرية وضرورة الحفاظ عليها كثروة وطنية تعد ملكاً لنا وللأجيال القادمة.

تفاصيل أكثر على الموقع

بصمة أولى في خريطة طريق جديدة

يسرى المصري

خرائط جديدة في قصر الشعب.. فأوروبا تعود إلى سوريا ودبلوماسية أوروبية ترسم طريق التعافي السوري.

لقد اختارت فون دير لاين كلمات موحية لتلخيص اللحظة التاريخية "بعد عقود من الخوف والصمت، بدأ السوريون رحلة طويلة نحو الأمل والتجديد".. هذه الكلمات تعترف بالماضي القاسي الذي عاشه الشعب السوري تحت حكم النظام السابق، الذي انتهى في أواخـر 2024، بينما تشير بوضوح إلى تحول جذري في سردية العلاقات الأوروبية السورية.

هذا التحول لم يأت من فراغ، فقد سبقه رفع الاتحاد الأوروبـي للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا في أيار 2025 بعد أن كانت سارية منذ عام 2011.

من جانبه، أشار الرئيس أنطونيو كوستا إلى أن سوريا "قطعت الخطوات الأولى" في الطريق الطويل نحو إعادة البناء، معرباً عن استعداد الاتحاد الأوروبي لفتح صفحة جديدة من خلال شراكة متجددة وحوار سياسي.

لقاء تاريخي، فـي مشهدٍ رمـزي قـوي، التقى فيه الرئيس أحمد الـشرع برئيسة المفوضية الأوروبـيـة أورسـولا فون دير لاين ورئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا.

اختلطت رائحة الحجارة القديمة في قصر الشعب في دمشق برائحة سياسة جديدة تنبعث من هذه الـزيـارة، الأولـى من نوعها لمستوى قيادي أوروبـي مماثل منذ سقوط النظام البائد في كانون الأول 2024، الزيارة ليست مجرد حدث بروتوكولي عابر، بل علامة فارقة في مسار تحول سوريا، وتحول استراتيجي عميق في موقف أوروبا تجاهها.

وُصف اللقاء بأنه بداية "فصل جديد" في العلاقات بين دمشق والاتحاد الأوروبي، يقوم على ثلاثة أركـان رئيسية: شراكة سياسية جـديـدة، وتـعـاون اقتصادي وتـجـاري معزز، وحزمة دعم مالي ضخمة بقيمة 620 مليون يورو لعامي 2026 و 2027.

أضـف إلـى ذلـك ركـائـز جـديـدة تتضمن الشراكة السياسية الجديدة لدعم انتقال سلمي وشامل والمصالحة في سوريا. إلى جانب حوار سياسي رفيع المستوى مطلع 2026، مع دعم المصالحة وإصـلاح القطاع الأمني.

ويتضمن المحور الثاني للشراكة السورية-الأوروبية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري عبر دمج سوريا في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وإحياء اتفاق التعاون القديم، ودعوة البنك الأوروبي للاستثمار للعودة، إلى جانب إشراك سوريا في ميثاق من أجل المتوسط.

أما المحور الثالث فيتضمن حزمة الدعم المالي (620 مليون يورو) لدعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي المبكر. والمساعدات الإنسانية، ودعم إعادة الإعمار، وتعاون ثنائي لتعزيز المؤسسات والقطاع الخاص.

من القضايا الجوهرية التي تمت مناقشتها الحفاظ على وحـدة الأراضـي السورية، وهو هدف أكد عليه الجانبان في بيان اللقاء.

| تفاصيل أكثر على الموقع

عودة مظاهر الحياة إلى طبيعتها في حي الأشرفية بحلب بعد تعزيز الأمن

شـابّ سـوري يفـوز بمسـابقة الطّهـاة على مستوى العالم

الحرية – نورما الشّيباني

اعتاد مجتمعنا على إعطاء الاهتمام و التّقدير لمهن معيّنة كالطّب والهندسة والانتقاص من المهن الأخرى، لكن حال الواقع يقول كل مهنة هي أيقونة لمن يبرع بها يتقنها ويتفوق بها.

قصة نجاح الشيف ليث محمد الشّعّيع هي خير مثال فقد أوصله حبّه لمهنته وشغفه بها وسعيه الدّؤوب للتّطوّر، والنّجاح إلى الشّهرة العالميّة وفـوزه بمسابقة الطّهاة، التي نظمتها الجمعيّة العالميّة للطّهاة العرب GAC

وهي المسابقة الثّانية التي يشارك بها بعد أن مثّل سوريا في مسابقة أولى، وحصد الميداليّة الذّهبيّة والمرتبةالثّانية على مستوى العالم .

وفي لقاء لـ"الحرية" أكد الشّعّيع، وهو في منتصف العقد الثاني من عمره أن شغفه بالمطبخ بدأ من المنزل، ومن حبه للطّعام والطّهي، ومن هذا الشّغف قرّر أن يطور عمله بشكلٍ مهنيّ.

| تفاصيل أكثر على الموقع

تحذيرات من الاستخدام العشوائي لـ«الإسبرين»

| تفاصيل أكثر على الموقع

هل يستطيع الكفيف أن يتعرف على الألوان؟

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يســرى المصري | أمينـا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد